

بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب.

القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب.

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. ("البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "المجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيق القوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا مسئولياتنا المذكورة في بند مسئوليات مدققي الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. (يتبع)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (يتبع)

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

١. اضمحلال القيمة المدرجة للقروض والسلف راجع الإيضاحين ٤ و ٧ حول القوائم المالية الموحدة	
أمور التدقيق الرئيسية / المخاطر	الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
تمارس المجموعة اجتهاداً جوهرياً باستخدام الافتراضات الذاتية عند تحديد كلاً من التوقيت والمقدار الذي يتوجب تسجيله كاضمحلال في قيمة القرض والسلف وتقدير مبلغ مخصص اضمحلال القروض والسلف. بما أن القروض والسلف تشكل جزءاً رئيسياً من موجودات المجموعة، ونظراً للاجتهادات الجوهرية المستخدمة في تصنيف القروض والسلف في المراحل المختلفة المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، فإن مجال التدقيق هذا يعد من مخاطر التدقيق الرئيسية.	- لقد قمنا بفهم العمليات الانتمائية الرئيسية للمجموعة المشتملة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للرقابة الرئيسية على تلك العمليات؛ - لقد قمنا بفحص القروض والسلف التي تم تحديدها بأنها مضمحلة بشكل فردي وقمنا بفحص تقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية وتقييم مدى معقوليتها وتحققنا من نتائج عملية احتساب المخصصات؛ و - بالنسبة للمخصص مقابل التعرضات المصنفة على أنها المرحلة ١ والمرحلة ٢ نتيجة للتطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، لقد قمنا بفهم منهجية تحديد المخصصات من قبل المجموعة، وقمنا بتقييم مدى معقولة الافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل الإدارة.
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة ١٤٤ مليون دولار أمريكي وبلغت مخصصات الاضمحلال المتعلقة بها ٥,٢ مليون دولار أمريكي، المشتملة على مخصص بمبلغ وقدره ١,٧ مليون دولار أمريكي مقابل تعرضات المرحلة ١ والمرحلة ٢ ومبلغ وقدره ٣,٥ مليون دولار أمريكي مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣. تم عرض سياسة مخصص الاضمحلال في السياسات المحاسبية في الإيضاح ٤,٤ حول القوائم المالية الموحدة. وتم عرض مخصص الاضمحلال في الإيضاح ٧ حول القوائم المالية الموحدة.	تم مناقشة إجراءاتنا فيما يتعلق بهذا بتفصيل أكثر أدناه ضمن أمور التدقيق الرئيسية "التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩".

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. (يتبع)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (يتبع)

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

٢. التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ راجع الإيضاحين ٤ و ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة	
أمور التدقيق الرئيسية / المخاطر	الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ - "المتعلق بالأدوات المالية" والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ - "المتعلق بالأدوات المالية" في ثلاث مراحل على النحو التالي: المرحلة ١ - تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية؛ المرحلة ٢ - منهجية الاضمحلال؛ و المرحلة ٣ - محاسبة التحوط.	فيما يتعلق بتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية، تشمل إجراءات تدقيقنا على ما يلي: - لقد قمنا بقراءة سياسة تحديد مخصصات الاضمحلال للمجموعة المعدة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ - لقد قمنا بفهم وتحققنا من تقييم نموذج أعمال المجموعة وفحصنا التدفقات النقدية التعاقدية للمجموعة، التي تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي "فقط مدفوعات المبلغ الأصلي للدين والفائدة"؛ - فيما يتعلق بمنهجية الاضمحلال، تشمل إجراءات تدقيقنا على ما يلي: - لقد قمنا بفهم نماذج التصنيف الداخلية للمجموعة للقروض والسلف؛ - لقد قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية والأساس الناتج عن تصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة؛
اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧، قامت المجموعة بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ قبل تاريخ تطبيقه الإلزامي في ١ يناير ٢٠١٨. كما هو مسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير رقم ٩، تم تطبيق المتطلبات بأثر رجعي دون إعادة عرض أرقام المقارنة.	
تم إثبات الفروق بين القيم المدرجة المسجلة مسبقاً والقيم المدرجة الجديدة للأدوات المالية والبالغة ٢,٩ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ١ يناير ٢٠١٧ في الرصيد الافتتاحي للأرباح المبقاة.	

تقرير مدققى الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. (يتبع)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (يتبع)

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

٢ التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ راجع الإيضاحين ٤ و ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة	
مخاطر التدقيق الرئيسية / المخاطر	الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
إن التغيرات الرئيسية الناتجة عن التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ هي أن الخسائر الائتمانية للمجموعة تستند حالياً على نهج الخسائر المتوقعة بدلاً من نهج الخسارة المتكبدة، والتغير في تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة، والتي تم تقديم تفصيل بشأنها في الإيضاحين ٤,٣ و ٤,٤ حول القوائم المالية الموحدة. لم تكن هناك أية تغيرات جوهرية ناتجة عن التطبيق المبكر لمتطلبات محاسبة التحوط للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.	• بالنسبة لعينة من التعرضات، قمنا بالتحقق من صحة تحديد مراحل التعرضات الائتمانية للمجموعة؛ • لقد تحققنا وفهمنا مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات للبيانات المستخدمة في نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد مخصصات الاضمحلال؛ • لقد أجرينا مناقشات مع الإدارة بخصوص افتراضات النظرة المستقبلية المستخدمة من قبل المجموعة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها وقمنا بالتأكد من الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة علناً؛ • بالنسبة لعينة من التعرضات، قمنا بالتحقق من صحة تحديد التعرض للتعثر في السداد، بما في ذلك الأخذ في الاعتبار المبالغ المدفوعة مقدماً والمبالغ المسددة في التدفقات النقدية والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك؛ • بالنسبة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، فقد قمنا بمطابقه احتمالية حدوث التعثر في السداد - المحتسبة بناءً على عدة دورات إقتصادية - مع المعلومات المعلنة الخارجية وكذلك تأكدنا من ملانمه تحويل احتمال حدوث التعثر في السداد - المحتسبة بناءً على عدة دورات إقتصادية - إلى احتمال حدوث التعثر في السداد المحتسبة لدوره إقتصادي محدد؛ • لقد قمنا بالتحقق من صحة اكتمال القروض والسلف والأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات والموجودات المالية الأخرى المتضمنة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧؛ • لقد قمنا بفهم صحة النظريات وقمنا بفحص نزاهة العمليات الحسابية للنماذج؛ • لقد قمنا بفهم البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية ومدى ملائمتها للمجموعة، والرقابة والحوكمة على تلك البيانات؛

تقرير مدقي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. (يتبع)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (يتبع)

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

٢. التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ راجع الإيضاحين ٤ و ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة	
أمور التدقيق الرئيسية / المخاطر	الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
	حيثما كان ذلك مناسباً، لقد استخدمنا أخصائيين نظام المعلومات لإرضاء أنفسنا حول نزاهة تلك البيانات؛ • لقد قمنا بالتحقق من تطابق مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد مخصصات الاضمحلال؛ و • لقد قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تعديلات الرصيد الافتتاحي. لقد قمنا بتقييم إفصاحات القوائم المالية الموحدة الناتجة من التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لتحديد ما إذا كانت وفقاً لمتطلبات المعيار. راجع السياسات المحاسبية والتقديرات والأراء المحاسبية الهامة وإفصاحات القروض والسلف وإدارة مخاطر الائتمان في الإيضاحات ٤، ٣، ٤، ٤، ١٥ و ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة.

٣. تاريخ استحقاق الودائع من المؤسسات المالية راجع الإيضاحين ٩ و ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة	
أمور التدقيق الرئيسية / المخاطر	الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
	لقد قمنا بإرسال تأكيدات بشأن الودائع إلى المؤسسة المالية للتحقق من صحة اكتمال ووجود تلك الأرصدة. لقد قمنا بتقييم توقعات سيولة الإدارة وتحديدنا للافتراضات والمدخلات من واقع تجربة الإدارة السابقة المستخدمة في الافتراضات، وعلاوة على ذلك فقد قمنا بإجراء فحص لمستند العمليات للتحقق من تواريخ استحقاق الودائع لمعرفة ما إذا كانت تلك الودائع تم إعادة استثمارها بتاريخ الاستحقاق. كما قمنا بالتحقق من تواريخ استحقاق تلك الودائع المعاد استثمارها بعد ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وقبل ٣١ يناير ٢٠١٨. كما قمنا بتقييم ما إذا كانت إفصاحات القوائم المالية الموحدة تعكس على نحو ملائم متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. راجع الإيضاحين ٩ و ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة.
	لدى المجموعة مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية بإجمالي ١٥٤,١ مليون دولار أمريكي تتضمن على ودائع بقيمة ١٢٧,٤ مليون دولار أمريكي من مؤسسة مالية واحدة في المنطقة منذ شهر سبتمبر ٢٠١٠، باستحقاق شهري وإعادة استثمار. نظراً لأن هذه الودائع تمثل ٧٧,٨% من مجموع مطلوبات المجموعة، فإن مجال التدقيق هذا يعد من مخاطر التدقيق الرئيسية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. (بتبع)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (بتبع)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٧ تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة؛ يكون مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. (يتبع)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (يتبع)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (يتبع)
كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، بما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
 - لقد قمنا بفهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
 - التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهري حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونحن مسئولون عن رأينا حول التدقيق.
- إننا نتواصل مع لجنة التدقيق فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. (يتبع)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (يتبع)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (يتبع)
كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع لجنة التدقيق، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١)،
نفيد بأن:

- (أ) البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛
- (ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛
- (ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد.
- (د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد نادر رحيمي

أرشد ووفوف

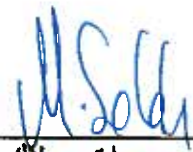
سجل قيد الشريك رقم ١١٥

٣١ يناير ٢٠١٨

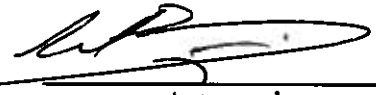
المنامة، مملكة البحرين

9

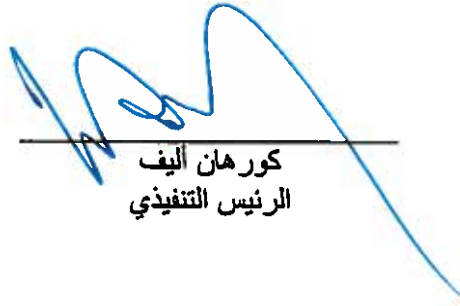
٢٠١٦	٢٠١٧	ايضاح	
الف	الف		
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
			الدخل التشغيلي
١٠,٦٩٩	١١,٩٤٨	١٥	دخل الفوائد
(٩٦٥)	(٣٣٤)	١٦	مصرفات الفوائد
٩,٧٣٤	١١,٦١٤		صافي دخل الفوائد
١,١٤٩	(١,٠٨٦)	١٧	(خسارة) دخل من الأنشطة المصرفية الاستثمارية
٣٦٨	٢٢١		دخل آخر
(٩٤)	١٤٨		مكسب (خسارة) ناتجة من صرف عملات أجنبية
١١,١٥٧	١٠,٨٩٧		مجموع الدخل التشغيلي
			المصرفات التشغيلية
٤,١٢٧	٣,٠٥٣		مصرفات الموظفين
٣٢٩	٤٣٦		مصرفات الممتلكات
١,٢١٤	١,٠٠٤	١٨	مصرفات تشغيلية أخرى
٥,٦٧٠	٤,٤٩٣		مجموع المصرفات التشغيلية
٥,٤٨٧	٦,٤٠٤		صافي الربح للسنة قبل
			مخصصات الاضمحلال
-	(١٩)	٥	مخصص اضمحلال على النقد وما في حكمه
(٥٧١)	(٨٩)	٦	مخصص اضمحلال على أوراق مالية استثمارية
١٥٧	(١,٠٦٨)	٧	(مخصص) اضمحلال / مخصص انتفت الحاجة إليه على القروض والسلف
٥,٠٧٣	٥,٢٢٨		صافي الربح للسنة
٢,١٠	٢,١٥	١٩	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)



مورات سولاك
نائب رئيس مجلس الإدارة



ويلسون بنجامين
رئيس مجلس الإدارة



كورهان أليف
الرئيس التنفيذي

٢٠١٦	٢٠١٧
الف	الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي

٥,٠٧٣

٥,٢٢٨

صافي الربح للسنة

الخسارة الشاملة الأخرى:

الخسارة الشاملة الأخرى التي سيعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر

في الفترات اللاحقة:

احتياطي القيمة العادلة:

صافي المبلغ المحول إلى قائمة الدخل عند البيع / الاضمحلال

صافي التغيرات في القيمة العادلة خلال السنة

٢١

-

(٤١٩)

-

(٣٩٨)

-

٤,٦٧٥

٥,٢٢٨

مجموع الخسارة الشاملة الأخرى للسنة

مجموع الدخل الشامل للسنة

٢٠١٦	٢٠١٧		
الف	الف		
دولار أمريكي	دولار أمريكي	إيضاح	
٥,٠٧٣	٥,٢٢٨		الأنشطة التشغيلية
			صافي الربح للسنة
			تعديلات للبند التالي:
-	١٩	٥	مخصص اضمحلال على النقد وما في حكمه
٥٧١	٨٩	٦	مخصص اضمحلال على أوراق مالية استثمارية
(١٥٧)	١,٠٦٨	٧	مخصص اضمحلال / (مخصص انتفت الحاجة إليه) على القروض والسلف
٤٣	٩٠		إستهلاك وإطفاء
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
٢,٥٨٩	(١٧,٢٩٥)		أوراق مالية استثمارية
(١٣,٠٩٦)	(١٨,٥٥٩)		قروض وسلف
٣٨٢	(٣٣٣)		موجودات أخرى
١,٤٦٩	٢٧,٤٩٧		مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
(٣٢١)	(٥,٢٨١)		مبالغ مستحقة لعملاء
-	٤,٨١٠		اقتراضات
(٣٤٣)	(٥٨٤)		مطلوبات أخرى
(٣,٧٩٠)	(٣,٢٥١)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
-	(٢٨٠)		شراء أثاث ومعدات
-	(٣٩٨)		شراء موجودات غير ملموسة
-	(٦٧٨)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
-	٣٩,٤٩٩	١٣	إصدار أسهم جديدة
-	(٢٨)		مصرفات إصدار أسهم جديدة
-	٣٩,٤٧١		صافي النقد من الأنشطة التمويلية
-	(٣٩)	٥	مخصص اضمحلال على النقد وما في حكمه
(٣,٧٩٠)	٣٥,٥٠٣		صافي التغيرات في النقد وما في حكمه
٤٨,٣٧١	٤٤,٥٨١		النقد وما في حكمه في ١ يناير
٤٤,٥٨١	٨٠,٠٨٤	٥	النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

رأس المال الف دولار أمريكي	خسائر متراكمة الف دولار أمريكي	احتياطي القيمة العادلة الف دولار أمريكي	مجموع حقوق الملكية الف دولار أمريكي
٦٠,٥٠١	(٢٦,٥٥٤)	١,٣١٥	٣٥,٢٦٢
-	٥,٠٧٣	(٣٩٨)	٤,٦٧٥
٦٠,٥٠١	(٢١,٤٨١)	٩١٧	٣٩,٩٣٧
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦			
مجموع الدخل (الخسارة) الشاملة للسنة			
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦			
-	(١,٩٣٧)	(٩١٧)	(٢,٨٥٤)
٦٠,٥٠١	(٢٣,٤١٨)	-	٣٧,٠٨٣
تعديلات تحويل نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في ١ يناير ٢٠١٧ (إيضاح ٤,٣)			
الرصيد المعاد عرضه في ١ يناير ٢٠١٧			
٣٩,٤٩٩	-	-	٣٩,٤٩٩
-	(٢٨)	-	(٢٨)
-	٥,٢٢٨	-	٥,٢٢٨
١٠٠,٠٠٠	(١٨,٢١٨)	-	٨١,٧٨٢
إصدار أسهم جديدة			
مصرفات إصدار أسهم جديدة			
مجموع الدخل الشاملة للسنة			
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			

١ الأنشطة

بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. ("البنك") هي شركة مساهمة بحرينية تأسست في مملكة البحرين. بتاريخ ٩ أبريل ٢٠٠٧، أصدر مصرف البحرين المركزي ترخيص للبنك لمزاولة الخدمات المصرفية التقليدية بالجملة. إن رقم السجل التجاري للبنك هو ١٢٢٦٦. إن البنك مدرج في بورصة البحرين تحت شعار "بي إم بي". أياه إن انفستمنت ذ.م.م.، وهي شركة ذات مسئولية محدودة تأسست في مملكة البحرين، وتعد الشركة الأم للبنك. تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "المجموعة") في تقديم خدمات التمويل التجاري والخدمات الاستشارية للشركات وخدمات إدارة الموجودات.

إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو مركز بي إم بي، مبنى رقم ١٣٥، طريق ١٧٠٢، مجمع ٣١٧، المنطقة الدبلوماسية، المنامة، مملكة البحرين.

تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٨.

٢ أسس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة والشركات الاستثمارية القابضة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

إن الشركة التابعة الرئيسية والمملوكة بالكامل للبنك هي بي.أم.بي. للخدمات العقارية ذ.م.م.، تم تأسيسها في مملكة البحرين وتعمل في إدارة المباني.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذي يتم فيه تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرضات على أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت الممكنة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت لديها سيطرة على الشركة المستثمر فيها أو لا إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في القائمة الموحدة للدخل الشامل من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف السيطرة على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم عمل تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشي سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

٢ أسس التوحيد (يتبع)

يتم إحتساب التغيير في حصة ملكية الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة، كمعاملة أسهم حقوق. إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، فإنها تقوم بما يلي:

- استبعاد الموجودات (متضمنة الشهره) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- استبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- استبعاد فروق التحويل المترجمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عجز مدرج في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً في قائمة الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، حسبما تقتضيه الحالة، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة مباشرة.

٣ أسس الإعداد

٣,١ بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك. كما هو موضح في إيضاح ٤,٣ قامت المجموعة بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية الصادرة في شهر يوليو ٢٠١٤ في تاريخ التطبيق المبني في ١ يناير ٢٠١٧.

٣,٢ العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي، لكونها العملة الرئيسية لعمليات المجموعة، وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك.

٤ السياسات المحاسبية الهامة

٤,١ معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة وإلزامية

إن السياسات المحاسبية المتبعة هي مطابقة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة، باستثناء التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما هو موضح في إيضاح ٤,٣ والمعايير والتعديلات الجديدة التالية ذات الصلة التي أدخلت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية النافذة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧. لا يوجد لهذه المعايير والتعديلات أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

- التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ٧: المتعلق بمبادرة بالإفصاح
- التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢: المتعلق بضرائب الدخل: إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة للخسائر غير المحققة
- التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ المتعلق بالإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى: توضيح نطاق متطلبات الإفصاح في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢

٤,٢ معايير وتعديلات جديدة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة هي مدرجة أدناه. إن هذه القائمة هي للمعايير والتفسيرات ذات الصلة الصادرة، التي تتوقع المجموعة بأنها ستكون بشكل معقول قابلة للتطبيق في تاريخ مستقبلي. تتوي المجموعة تطبيق هذه المعايير عندما تصبح إلزامية:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ المتعلق بإيرادات من عقود مبرمة مع عملاء

تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ في مايو ٢٠١٤ وتم تعديله في شهر أبريل ٢٠١٦، ويحدد المعيار نموذج من خمس خطوات جديدة والذي سيتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. يتم إثبات الإيرادات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة استحقاقه نظير نقل البضائع أو الخدمات إلى العملاء.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٤.٢ معايير وتعديلات جديدة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد (يتبع)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ المتعلق بإيرادات من عقود مبرمة مع عملاء (يتبع)

ينطبق معيار الإيرادات الجديد على جميع المنشآت وسجل محل جميع متطلبات إثبات الإيرادات الحالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. سيتطلب تطبيقه إما بأثر رجعي كلي أو معدل للفترة السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر. تخطط المجموعة تطبيق المعيار الجديد بالتاريخ الإلزامي المطلوب. حددت المجموعة بناءً على التقييم الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ بأن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ سوف لن يكون له أي تأثير جوهري على المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

بالإضافة لما هو مذكور أعلاه، إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية للمعايير والتعديلات الجديدة التالية والتي لا يتوقع بأن سيكون لها أي تأثير جوهري على المجموعة:

- التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨: المتعلق بالبيع أو المساهمة في الموجودات من قبل المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك؛
- التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢: المتعلق بإثبات الموجودات الضريبية المؤجلة للخسائر غير المحققة؛
- التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢: المتعلق بتصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم؛
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بعقود الإيجار.

٤.٣ التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

قامت المجموعة بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية الصادرة في شهر يوليو ٢٠١٤ بتاريخ التطبيق المبكر في ١ يناير ٢٠١٧. تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغييراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٩ المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس. يؤدي المعيار الجديد إلى تغييرات أساسية في محاسبة الموجودات المالية وبعض جوانب محاسبة المطلوبات المالية.

فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للمجموعة والنتيجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩:

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على ثلاث فئات من التصنيفات الرئيسية للموجودات المالية: المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يعتمد تصنيف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بصفة عامة على نموذج الأعمال والذي يتم من خلاله إدارة الموجودات المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية. ويستبعد المعيار الفئات الحالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ والتي تتضمن على الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق والقروض والنظم المدنية والاستثمارات المتاحة للبيع. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، فإن المشتقات الضمنية في العقود المحتوية التي يكون فيها الموجود المالي ضمن نطاق المعيار، فإنها لا يتم التعامل معها بشكل فرعي. وبدلاً من ذلك، يتم تقييم مجموعة الأدوات المالية بالكامل لأغراض التصنيف.

لمزيد من التفاصيل حول كيفية تصنيف المجموعة للموجودات المالية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، راجع الإيضاح ٤.٤ (الأدوات المالية ١) الموجودات المالية - السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧.

وبصفة عامة فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يحافظ على المتطلبات الحالية في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ المتعلق بتصنيف المطلوبات المالية. بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ تم إثبات جميع التغيرات في القيمة العادلة للمطلوبات المصنفة بموجب خيار القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر. إلا أنه، بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم عرض التغيرات في القيمة العادلة بصفة عامة كما يلي:

- يتم عرض مقدار التغيرات في القيمة العادلة والنتيجة عن التغيرات في المخاطر الائتمانية للمطلوبات في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يتم عرض مقدار التغيرات المتبقية في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لمزيد من التفاصيل حول كيفية تصنيف المجموعة للمطلوبات المالية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، راجع الإيضاح ٤.٤ (الأدوات المالية ٣) المطلوبات المالية - السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧.

اضمحلال الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذج "الخسارة المتكبدة" في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ بنموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة". كما يطبق نموذج الاضمحلال الجديد على بعض ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية، ولكنه لا ينطبق على استثمارات أسهم حقوق الملكية. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم إثبات الخسائر الائتمانية قبل تحققها، بخلاف معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٤,٣ التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (يتبع)

اضمحلال الموجودات المالية (يتبع)

فيما يلي أدناه التغييرات الرئيسية في السياسة المحاسبية للمجموعة لاضمحلال الموجودات المالية: تطبق المجموعة نهج يتكون من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وكمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الموجودات من خلال الثلاث المراحل التالية وذلك على أساس التغير في نوعية التصنيفات الائتمانية منذ الإثبات المبدي لهذه الموجودات:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً
بالنسبة للتعرضات التي لم تكن هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدي، يتم إثبات جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط بأحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – غير مضمحلة ائتمانياً
بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدي، ولكنها ليست مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – مضمحلة ائتمانياً
يتم تقييم الموجودات المالية كمضمحلة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من تلك الموجودات المالية. نظراً لاستخدام نفس المعايير في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، تظل منهجية المجموعة بالنسبة للمخصصات المحددة كما هي دون تغيير.

لمزيد من التفاصيل حول كيفية تطبيق المجموعة لمتطلبات الاضمحلال وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، راجع الإيضاح ٤,٤ الأدوات المالية رقم ١) الموجودات المالية – السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧ - الاضمحلال.

محاسبة التحوط

تحتفظ المتطلبات العامة لمحاسبة التحوط الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بأنواع الثلاث لآليات محاسبة التحوط في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. ومع ذلك، تم إدخال درجة كبيرة من المرونة بالنسبة لأنواع المعاملات المؤهلة التي تستوفي متطلبات محاسبة التحوط، وخاصة من خلال توسعة نطاق أنواع الأدوات التي يمكن اعتبارها بمثابة أدوات للتحوط وأنواع عناصر المخاطر للبنود غير المالية التي هي مؤهلة لمحاسبة التحوط. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تعديل فحص الفعالية واستبداله بمبدأ العلاقة الاقتصادية. وبالتالي، لم يعد تطبيق تقييم فعالية التحوط بأثر رجعي مطلوباً.

التحويل

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بأثر رجعي باستثناء ما هو موضح أدناه:

(أ) لم يتم إعادة عرض أرقام مقارنة الفترات السابقة. يتم إثبات الفروق في القيم المدرجة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في الأرباح المبقاة كما في ١ يناير ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، فإن المعلومات الواردة لسنة ٢٠١٦ لا تعكس المتطلبات الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. ولذلك، فإن أرقام المقارنة لسنة ٢٠١٦ تم تسجيلها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، ومن ثم لا يمكن مقارنتها بالمعلومات الواردة لسنة ٢٠١٧.

(ب) تم إعداد التقييمات التالية على أساس الوقائع والظروف الحالية في تاريخ التطبيق المبدي.

- تحديد نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية من خلاله.
- يتم قياس عمليات تصنيف وإلغاء تصنيف بعض الموجودات والمطلوبات المالية السابقة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- إذا كانت سندات الدين لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التطبيق المبدي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، عندئذ تكون المجموعة قد افترضت بأن المخاطر الائتمانية للموجودات لم تزد بشكل جوهري منذ إثباتها المبدي.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤.٣ التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تابع)

تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

لقد كان تأثير هذا التغير في السياسة المحاسبية كما في ١ يناير ٢٠١٧ زيادة الخسائر المتراكمة بنحو ١,٩٣٧ ألف دولار أمريكي، وخفض احتياطي القيمة العادلة بنحو ٩١٧ ألف دولار أمريكي على النحو التالي:

الخسائر المتراكمة	احتياطي القيمة العادلة
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
٢١,٤٨١	٩١٧
(٩١٧)	(٩١٧)
(٢٠,٥٦٤)	-
(٢٠)	-
(٩٩)	-
(٢,٧٣٥)	-
(٢,٨٥٤)	-
(٢٣,٤١٨)	-

الرصيد الفتلي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٦)

تأثير إعادة التصنيف وإعادة القياس

أوراق مالية استثمارية (أسهم حقوق الملكية) من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تأثير إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة

النقد وما في حكمه

أوراق مالية استثمارية (دين) مدرجة بالتكلفة المطفأة

قروض وسلف

الرصيد الافتتاحي بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في تاريخ التطبيق المبدي في ١ يناير ٢٠١٧

إذا لم يتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، لتأثرت القائمة الموحدة للدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بزيادة في صافي الربح بمبلغ وقدره ١٥٢ ألف دولار أمريكي الناتج من استخدام نهج الخسارة المتكبدة لحساب خسائر الاضمحلال الناتجة من الموجودات المالية وتصنيف الأوراق المالية الاستثمارية إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تم الإفصاح عن الإصلاحات الإضافية حسبما يقتضيه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧، يمكن نموذج الاضمحلال المعدل للموجودات المالية للمجموعة نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في الإيضاحات ذات الصلة حول القوائم المالية الموحدة.

٤ الميسلات المحاسبية الهامة (يتبع)

٤.٢ التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (يتبع)

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

الجدول التالي هو نسبة بين فئات القياس والقيمة المدرجة الأصلية وفقاً للمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ وفئات القياس الجديدة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للموجودات والمطلوبات المالية المجمعة كما في ١ يناير ٢٠١٧.

الموجودات المالية	التصنيف بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩	التصنيف بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	القيمة المدرجة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ ألف دولار أمريكي	القيمة المدرجة بموجب المعيار المحاسبة الدولي رقم ٩ ألف دولار أمريكي	القيمة المدرجة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية	فروض ونعم مدينة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	٤٠,٣٧٤	(٦)	٤٠,٣٦٨
أذونات خزائن وإيداعات لدى مؤسسات مالية	فروض ونعم مدينة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	٤,٢٠٧	(١٤)	٤,١٩٣
أوراق مالية استثمارية - أسهم حقوق الملكية	مدرجة بالقيمة الماعلة من خلال الأرباح أو الخسائر	مدرجة بالقيمة الماعلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٨٤٩	-	٨٤٩
أوراق مالية استثمارية - صناديق مدارة	مدرجة بالقيمة الماعلة من خلال الأرباح أو الخسائر	مدرجة بالقيمة الماعلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٣٠٠	-	٣٠٠
أوراق مالية استثمارية - صناديق مدارة	مدرجة بالقيمة الماعلة من خلال الأرباح أو الخسائر	مدرجة بالقيمة الماعلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٥,٠٢١	-	٥,٠٢١
أوراق مالية استثمارية - دين	استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	مدرجة بالتكلفة المطفأة	١٧٩	(٩٩)	٨٠
فروض وسلف	فروض ونعم مدينة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	١٢٣,٩٥٨	(٢,٧٣٥)	١٢١,٢٢٣
موجودات أخرى	فروض ونعم مدينة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	٢,٤٦٤	-	٢,٤٦٤
			١٧٧,٣٥٢	(٢,٨٥٤)	١٧٤,٤٩٨
المطلوبات المالية	مدرجة بالتكلفة المطفأة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	١٢٦,٥٦٧	-	١٢٦,٥٦٧
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	مدرجة بالتكلفة المطفأة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	٨,٤٠٥	-	٨,٤٠٥
مبالغ مستحقة لمساه	مدرجة بالتكلفة المطفأة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	٢,٤٤٣	-	٢,٤٤٣
مطلوبات أخرى	مدرجة بالتكلفة المطفأة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	١٣٧,٤١٥	-	١٣٧,٤١٥

مخصصات الإضعاف:

الجدول التالي هو نسبة بين رصيد مخصص الإضعاف للموجودات المالية وفقاً للمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ورصيد المخصص الائتماني للخسائر الائتمانية المتوقعة المحددة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما في ١ يناير ٢٠١٧:

النفذ وما في حكمه	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ألف دولار أمريكي	١ يناير ٢٠١٧ ألف دولار أمريكي	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ألف دولار أمريكي	١ يناير ٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق (معد تصنيفها إلى مدرجة بالتكلفة المطفأة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩)	-	٢٠	-	٩٩
فروض ونعم مدينة	-	٩٩	-	٤,١٧١
المجموع	١,٤٣٦	٢,٨٥٤	١,٤٣٦	٤,٢٩٠

٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٤,٣ التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (يتبع)

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود في قائمة المركز المالي وفئات الأدوات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الف دولار أمريكي	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر الف دولار أمريكي	مدرجة بالتكلفة المطفاة الف دولار أمريكي	المجموع الف دولار أمريكي
-	-	٣٠,٠٢٣	٣٠,٠٢٣
-	-	٥٠,٠٦١	٥٠,٠٦١
١٢,٤٦٠	-	١٠,٩٩٦	٢٣,٤٥٦
-	-	١٣٨,٧١٤	١٣٨,٧١٤
-	-	٢,٥٥٤	٢,٥٥٤
١٢,٤٦٠	-	٢٣٢,٣٤٨	٢٤٤,٨٠٨
مجموع الموجودات			
-	-	١٥٤,٠٦٤	١٥٤,٠٦٤
-	-	٣,١٢٤	٣,١٢٤
-	-	٤,٨١٠	٤,٨١٠
٥٤	-	١,٨٠٥	١,٨٥٩
٥٤	-	١٦٣,٨٠٣	١٦٣,٨٥٧
مجموع المطلوبات			
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الف دولار أمريكي			
محتفظ بها حتى الإستحقاق الف دولار أمريكي	متاحة للبيع الف دولار أمريكي	قروض ونعم مدنية الف دولار أمريكي	المجموع الف دولار أمريكي
-	-	٤٠,٣٧٤	٤٠,٣٧٤
-	-	٤,٢٠٧	٤,٢٠٧
١٧٩	٥,٠٢١	-	٦,٣٤٩
-	-	١٢٣,٩٥٨	١٢٣,٩٥٨
-	-	٢,٢٣٨	٢,٢٣٨
١٧٩	٥,٠٢١	١٧٠,٧٧٧	١٧٧,١٢٦
مجموع الموجودات			
-	-	١٢٦,٥٦٧	١٢٦,٥٦٧
-	-	٨,٤٠٥	٨,٤٠٥
-	-	٢,٠٤٣	٢,٠٤٣
-	-	١٣٧,٠١٥	١٣٧,٠١٥
مجموع المطلوبات			

٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٤.٤ الأدوات المالية (يتبع)

(١) الموجودات المالية – السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧

الاثبات والقياس المبني

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى الاقتناء أو الإصدار.

التصنيف

عند الإثبات المبني، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة: بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبني لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبني، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعة فيه الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات لئتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفف من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات أو الاحتفاظ بها لأغراض السيولة؛

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛ و

- معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. بالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها بعين الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزءاً من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٤.٤ الأدوات المالية (يتبع)

(١) الموجودات المالية – السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧ (يتبع)

التصنيف (يتبع)

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها، والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الإثبات المبني. يتم تحديد "الفائدة" على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة معينة من الزمن أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير التوقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم استيفائها لهذا الشرط. عند القيام بهذا التقييم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود - مثال: إعادة تعيين معدل الفائدة للموجود المالي بشكل دوري.

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً إلى إثباتها المبني، إلا في فترة ما بعد تغيير المجموعة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفاتها على النحو الموضح أدناه:

التكلفة المطفأة

بعد القياس المبني، يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، بعد حسم الاضمحلال في القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أية خصومات أو علاوات من الإقضاء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يتم تضمين إطفاء معدل الفائدة الفعلي "كدخل فوائد" في القائمة الموحدة للدخل.

الأوراق المالية الاستثمارية – المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم إدراج الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في القائمة الموحدة للمركز المالي بالقيمة العادلة مع عرض صافي التغيرات في القيمة العادلة في القائمة الموحدة للدخل.

الأوراق المالية الاستثمارية – المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

بالنسبة لسندات الدين المقاسة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إثبات المكاسب والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، التي يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والاسترجاعات؛ و
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

يتم استبعاد سندات الدين عندما يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المترتبة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٤,٤ الأدوات المالية (يتبع)

(١) الموجودات المالية – السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧ (يتبع)

الأوراق المالية الاستثمارية – المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (يتبع)
عندما تختار المجموعة عرض التغيرات في القيمة العادلة لبعض أدوات أسهم حقوق الملكية في الدخل الشامل الآخر، فإنه لن يتم إعادة تصنيف أي مكاسب وخسائر ناتجة من تلك أدوات أسهم حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر ولا يتم إثبات اضمحلال في القيمة في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أرباح الأسهم، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل المكاسب والخسائر المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقاة عند استبعاد الاستثمار. تم إجراء الاختيار على أساس كل أداة على حدة على أساس الإثبات المبني وهو اختيار لا رجعة فيه.

الاستبعاد

تقوم المجموعة باستبعاد الموجودات المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الموجود المالي أو قامت بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية وفقاً للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للملكية المتعلقة بالموجود المالي الذي تم نقله أو عندما لم تقم المجموعة بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الموجودات المالية.

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة بجزء الموجود المالي المستبعد) ومجموع (١) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه محسوم منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(٢) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباته في الدخل الشامل الآخر يتم إثباته في القائمة الموحدة للدخل.

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً. في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فإنه يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات موجودات مالية جديدة إما كمدرجة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة. في حالة عدم وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فإن التعديل لا يؤدي إلى استبعاد الموجودات المالية. ففي هذه الحالة، تقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة المدرجة للموجودات المالية وإثبات المبلغ الناتج من تعديل إجمالي القيمة المدرجة كمكسب أو خسارة معدلة في القائمة الموحدة للدخل.

الاضمحلال

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- ارتباطات القروض الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة اضمحلال على استثمارات أسهم حقوق الملكية.

تقاس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً:

- الموجودات المالية (النقد وما في حكمه وسندات الدين الاستثمارية) التي يتم تحديد بأن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- الأدوات المالية التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبني.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛

الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛

٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٤,٤ الأدوات المالية (يتبع)

(١) الموجودات المالية – السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧ (يتبع)

الاضمحلال (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (يتبع)

تحديد مخصصات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والناتج عن منهجية العمل على مرحلتين.

المرحلة الأولى: الموجودات المالية التي يجب تخصيصها لإحدى مراحل الاضمحلال الثلاث عن طريق تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبني أو ما إذا كانت الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً.

المرحلة الثانية: يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً لجميع الموجودات المالية في المرحلة الأولى والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في المرحلة الثانية. يتم تغطية الموجودات المالية في المرحلة الثالثة عن خلال عمل مخصصات محددة.

الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية (دين) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحلاً ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقرض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشرط أن المجموعة لن تنتظر في خلاف ذلك؛
- يكون قد أصبح من المحتمل بأن المقرض سيعلن إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، والتي تكون بخلاف الديون الحكومية لبلد المنشأ (أي البحرين)، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات.
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.

تعتبر التعرضات الخاصة بالديون الحكومية لبلد المنشأ أي البحرين منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي لا يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

عرض لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛ و
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص؛

شطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدين. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقرض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٤,٤ الأدوات المالية (يتبع)

(٢) الموجودات المالية – السياسة مطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (يتبع)

الإثبات المبني والقياس

يتم تصنيف الموجودات المالية التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو قروض ونعم مدينة أو استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق أو استثمارات مالية متاحة للبيع، أيهما أنسب. تقوم المجموعة بتحديد تصنيف موجوداتها المالية عند الإثبات المبني.

يتم مبدئياً إثبات جميع الموجودات المالية بالقيمة العادلة، مضافاً إليها تكاليف المعاملة، باستثناء في حالة الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق (طريقة الشراء العادية) يتم إثباتها بتاريخ السداد، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفاتها على النحو التالي:

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والمصنفة عند الإثبات المبني كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم اقتنائها لغرض البيع أو إعادة الشراء في المدى القريب.

تدرج الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في القائمة الموحدة للمركز المالي بالقيمة العادلة مع عرض صافي التغيرات في القيمة العادلة في القائمة الموحدة للدخل.

قروض ونعم مدينة

القروض والذمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولا يتم تداولها في السوق النشطة. بعد القياس المبني، يتم لاحقاً قياس تلك الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، بعد حسم الاضمحلال في القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أية خصومات أو علاوات من الإقتناء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يتم تضمين إطفاء معدل الفائدة الفعلي "كدخل فوائد" في القائمة الموحدة للدخل. يتم إثبات الخسائر الناتجة من الاضمحلال في القيمة في القائمة الموحدة للدخل.

استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق

تصنف الموجودات المالية غير المشتقة التي لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ومواعيد استحقاق ثابتة كمحتفظ بها حتى الاستحقاق عندما تكون لدى المجموعة النية والقدرة الإيجابية للاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. بعد القياس المبني، يتم قياس الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، بعد حسم الاضمحلال في القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات من الإقتناء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يتم تضمين إطفاء معدل الفائدة الفعلي "كدخل فوائد" في القائمة الموحدة للدخل. يتم إثبات الخسائر الناتجة من الاضمحلال في القيمة في القائمة الموحدة للدخل.

استثمارات مالية متاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي تلك التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو غير مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. سندات الدين في هذه الفئة هي تلك التي تنوي المجموعة الاحتفاظ بها لفترة غير محددة والتي يمكن بيعها لتلبية احتياجات السيولة أو استجابة للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبني، يتم لاحقاً قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة كدخل شامل آخر في احتياطي القيمة العادلة حتى يتم إستبعاد الاستثمار أو اعتباره مضمحلاً، عندئذ يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل. يتم تسجيل الفائدة المحققة بينما يتم الاحتفاظ بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع "كدخل فوائد" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٤.٤ الأدوات المالية (يتبع)

(٢) الموجودات المالية – السياسة مطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (يتبع)

الاستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو أي جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المشابهة) عند:

- انقضاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من موجود؛
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من موجود أو تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب سداد؛ و
- سواء: (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود، أو (ب) عندما لم تقم المجموعة بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجود ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

عندما تقوم المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود وسواء قامت أو لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجود ولم يتم نقل السيطرة على الموجود، فإنه يتم إثبات الموجود إلى حد استمرار مشاركة المجموعة في الموجود.

اضمحلال

تقيم المجموعة في تاريخ كل قائمة مركز مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد. يعتبر الموجود المالي مضمحل أو مجموعة من الموجودات المالية مضمحلة إذا، فقط إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر قد تم حدوثه بعد الإثبات المبدئي للموجود (تكبد على "أثره خسارة") ويأن حدوث تلك الخسارة (أو الأحداث) لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن قياسها بواقعية.

من الممكن أن يتضمن دليل الإضمحلال على مؤشرات بأن المقترض أو مجموعة من المقترضين يواجهون صعوبات مالية جوهرية، وفوات مواعيد دفع الفائدة أو المبالغ الأصلية أو احتمال كبير لتعرضهم إلى إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر ويمكن ملاحظته حيث توجد معلومات تشير بحدوث انخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة القابلة للقياس، أو حدوث تغيرات في أعمال المتاجرة أو في الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات خسارة اضمحلال في القائمة الموحدة للدخل.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم عمل رأياً من قبل الإدارة في تقدير المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بالإضافة إلى عمل آراء حول الوضع المالي لحامل الموجود المعني وتحقيق قيمة الضمان. إذا وجد هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ المقدر القابل للاسترداد لهذا الموجود ويتم إثبات أي خسارة اضمحلال، محددة بشكل ملائم، في القائمة الموحدة للدخل. يتم قياس خسارة الاضمحلال كفرق بين القيمة المدرجة للموجود والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بناءً على معدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي.

يتم شطب الموجودات المالية المضمحلة وما يرتبط بها من مخصصات عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للإسترداد في المستقبل، وذلك بعد الحصول على الموافقات التنظيمية المطلوبة. إذا زاد أو انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال المقدر في السنة اللاحقة نتيجة لحدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة مسبقاً يتم زيادتها أو تخفيضها عن طريق تعديل مخصصات الاضمحلال. إذا تم استرداد المبالغ المشطوبة في وقت لاحق، فإنه يتم إدراجها في القائمة الموحدة للدخل.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٤.٤ الأدوات المالية (يتبع)

(٢) الموجودات المالية – السياسة مطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (يتبع)

اضمحلال (يتبع)

استثمارات مالية متاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة بعمل تقييم بتاريخ إعداد كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال استثمار أو مجموعة من الاستثمارات.

في حالة استثمارات أسهم حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، فإن الدليل الموضوعي يجب أن يتضمن على انخفاض هام أو طويل الأمد في القيمة العادلة للاستثمارات أدنى من تكلفتها. يجب تقييم "الانخفاض الهام" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"طويل الأمد" مقابل الفترة التي كانت فيها القيمة العادلة أدنى من تكلفتها الأصلية. حيثما يوجد دليل موضوعي للاضمحلال، فإنه يتم قياس الخسارة المتراكمة كفرق بين تكلفة الإقضاء والقيمة العادلة الحالية، بعد حسم أي خسارة اضمحلال على ذلك الاستثمار المثبت مسبقاً في القائمة الموحدة للدخل - ويتم إلغاؤها من دخل شامل آخر وإثباتها في القائمة الموحدة للدخل. خسائر الاضمحلال في أسهم حقوق الملكية لا يتم استرجاعها ضمن القائمة الموحدة للدخل. يتم إثبات الزيادة في قيمتها العادلة بعد حسم الاضمحلال مباشرة في الدخل الشامل الآخر.

إعادة التفاوض على القروض

تسعى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلاً من امتلاك الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد أن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي اضمحلال يتم قياسه باستخدام معدل الفائدة الفعلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث. تخضع القروض باستمرار لتقييم الاضمحلال بشكل فردي أو جماعي، ويتم احتسابها باستخدام معدل الفائدة الفعلي للقروض الأصلية.

(٣) المطلوبات المالية – السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧

الإثبات المبدئي والقياس

يتم تصنيف المطلوبات المالية إلى إحدى الفئتين التاليتين:

- المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة؛ أو
- المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم مبدئياً إثبات المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، والتي تمثل المتحصلات المستلمة بعد حسم العلاوات والخصومات وتكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى المطلوبات المالية.

تشتمل المطلوبات المالية للمجموعة على مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية ومبالغ مستحقة لعملاء واقتراضات ومطلوبات أخرى.

القياس اللاحق

لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

مطلوبات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف جميع المطلوبات المالية، بخلاف تلك المصنفة كمطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كمطلوبات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي.

مطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف المطلوبات المالية غير المصنفة أعلاه كمطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتضمن هذا التصنيف على المشتقات المالية التي هي مطلوبات مقاسة بالقيمة العادلة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٤.٤ الأدوات المالية (يتبع)

(٣) المطلوبات المالية – السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧ (يتبع)

الاستبعاد

يتم إستبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب قد تم إخلاله أو إلغائه أو عند انتهاء مدته.

تقوم المجموعة باستبعاد المطلوب المالي عندما يتم تعديل شروطه والتدفقات النقدية للمطلوب يختلف اختلافاً جوهرياً. ففي هذه الحالة، يتم إثبات مطلوب مالي جديد على أساس الشروط المعدلة إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة. يتم إثبات الفرق بين القيمة المدرجة للمطلوب المالي المستبعد والمطلوب المالي الجديد بالشروط المعدلة في قائمة الدخل.

(٤) المطلوبات المالية – السياسة مطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

الإثبات المبني والقياس

يتم تصنيف المطلوبات المالية التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ كمطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر أو قروض وإقتراضات، أيهما أنسب. تقوم المجموعة بتحديد تصنيف مطلوباتها المالية عند الإثبات المبني. يتم إثبات جميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة وفي حالة القروض والاقتراضات بعد حسم التكاليف المنسوبة مباشرة للمعاملة.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للمطلوبات المالية على تصنيفاتها كما هو موضح أدناه:

المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على المطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والمطلوبات المالية المصنفة عند الإثبات المبني كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر من تلك الأدوات المالية في القائمة الموحدة للدخل.

الاقتراضات

بعد الإثبات المبني، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات التي تستحق عليها فائدة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إثبات المكاسب والخسائر في القائمة الموحدة للدخل عندما يتم استبعاد المطلوبات، وكذلك من خلال عملية الإطفاء باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

عقود الضمانات المالية

يتم إثبات عقود الضمانات المالية مبدئياً كالتزام مدرج بالقيمة العادلة، معدلة لتكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى إصدار الضمان. بعد ذلك، يتم قياس الالتزام بموجب كل ضمان بعلاوة الإطفاء وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية إي التزام مالي ناتج من الضمان بتاريخ إعداد التقارير المالي، والمبلغ المثبت محسوم منه الاطفاء المتراكم، أيهما أعلى.

الإستبعاد

يتم إستبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب قد تم إخلاله أو إلغائه أو عند انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بأخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد. يتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في القائمة الموحدة للدخل.

(٥) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي إذا (١) كان هناك حق قانوني حالي قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها للموجودات والمطلوبات المالية و(٢) توجد لدى المجموعة النية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في الوقت ذاته.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٤.٤ المطلوبات المالية (يتبع)

٦ القيم العادلة

القيمة العادلة هو السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في حال غياب السوق الرئيسي، يجب أن يكون السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بأفضل مصالحهم الاقتصادية.

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة استثمارات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة، تستخدم المجموعة صافي قيم الموجود المقدمة من قبل مدراء الصندوق أو تستخدم تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف والتي تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الأقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

٤.٥ العملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إعداد التقارير المالية. يتم تحويل الدخل والمصروفات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات.

يتم احتساب المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات. يتم إثبات الدخل والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المعروضة بالعملات الأجنبية إلى القائمة الموحدة للدخل.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المعروضة بالعملات الأجنبية بتاريخ إعداد التقارير المالية إلى العملة الرئيسية باستخدام أسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المعروضة بالعملات الأجنبية المقاسة بالقيمة العادلة إلى العملة الرئيسية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إثبات فروق صرف العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل إلى القائمة الموحدة للدخل.

٤.٦ الاقتراضات

بعد الإثبات المبدئي، يتم لاحقاً قياس الاقتراضات التي تستحق عليها فائدة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إثبات المكاسب والخسائر في الأرباح أو الخسائر عندما يتم استبعاد المطلوبات وكذلك من خلال عملية إطفاء معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أية خصومات أو علاوات من الاقتناء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يتم تضمين إطفاء معدل الفائدة الفعلي كمصروفات فوائد في القائمة الموحدة للدخل.

٤.٧ الذمم الدائنة والمستحقات والمخصصات

يتم عمل مخصص لتكاليف مكافآت الموظفين وفقاً للالتزامات التعاقدية وخطط المنافع الأخرى المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

يتم إثبات المخصصات عندما يكون لدى المجموعة أي التزام حالي ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الالتزامات.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (بتبع)

٤,٨ أرباح أسهم وأية تخصيصات أخرى

يتم الإفصاح عن أرباح الأسهم الموصى بتوزيعها كتخصيصات ضمن حقوق الملكية حتى يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. عند الموافقة عليها من قبل المساهمين، يتم تحويلها إلى المطلوبات حتى يتم دفعها.

أية تخصيصات أخرى من حقوق الملكية يتم إثباتها فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين، مقابل تخصيصات المساهمين في حقوق الملكية. ويتم لاحقاً تحويلها إلى المطلوبات بمجرد الموافقة عليها من قبل المساهمين.

٤,٩ أسهم الخزانة

تدرج أسهم الخزانة بسعر تكلفة الإقتناء ويتم إظهارها كخصم من حقوق الملكية. يرحل أي فائض ناتج من البيع اللاحق لأسهم الخزانة بسعر أعلى من تكلفته مباشرة إلى حقوق الملكية وليس من خلال القائمة الموحدة للدخل. يتم احتساب أي عجز ناتج من البيع اللاحق لأسهم الخزانة بسعر أدنى من تكلفته أولاً مقابل الفائض المتراكم من المعاملات السابقة في أسهم الخزانة وإذا كان الفائض غير كافٍ، فإنه يتم احتساب أي فرق في الخسائر المتراكمة.

٤,١٠ المشتقات

تستخدم المجموعة الأدوات المالية المشتقة، مثل عقود العملات الأجلة ومقايضة العملات لتحوط مخاطر العملات الأجنبية. يتم مبدئياً إثبات هذه الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في التاريخ الذي تم فيه إبرام عقود المشتقات المالية ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم إدراج المشتقات المالية كموجودات مالية عندما تكون القيمة العادلة موجبة ويتم إدراجها كمطلوبات مالية عندما تكون القيمة العادلة سالبة. ترحل أية مكاسب أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية مباشرة إلى الأرباح أو الخسائر.

٤,١١ قطاعات التقارير المالية

القطاع التشغيلي هو أحد مكونات المجموعة الذي (١) يزاوِل الأنشطة التجارية التي قد تحقق إيرادات وتتكدص مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من المكونات الأخرى للمجموعة، (٢) هي تلك التي يتم مراجعة نتائجها التشغيلية بانتظام من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة (الذي يعد متخذ القرارات التشغيلية) لاتخاذ القرارات حول الموارد المخصصة لكل قطاع من قطاعات الأعمال وتقييم أدائها، و(٣) والتي يتم إتاحة معلومات مالية منفصلة لها.

٤,١٢ النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأموال قصيرة الأجل وأذونات خزانة وإيداعات لدى مؤسسات مالية وموجودات سائلة أخرى التي تكون قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد، وتخضع لمخاطر غير جوهرية من حيث التغيرات في القيمة ولديها تواريخ إستحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

٤,١٣ موجودات مدارة

تدار جميع موجودات العملاء بصفة وكالة وليس لدى المجموعة حق في هذه الموجودات. يتحمل العملاء جميع المخاطر ويكسبون معظم عوائد هذه الاستثمارات، خاضعة لترتيبات رسوم إدارية عادية. وفقاً لذلك، لا يتم تضمين هذه الموجودات في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة.

٤,١٤ الدخل والمصروفات

يتم إثبات دخل الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات عند تقديم الخدمات.

يتم إثبات دخل الاستثمار من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على أساس التغيرات في القيمة العادلة للفترة. يتم إثبات المكاسب (الخسائر) الرأسمالية المحققة من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عن طريقة مقارنة سعر البيع مقابل القيمة العادلة المسجلة مسبقاً، بعد حسم المصروفات والتكاليف المستحقة الدفع فيما يتعلق بعملية البيع.

يتم إثبات مصروفات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٤.١٥ الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات الموضحة أدناه، في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة:

قياس القيمة العادلة

حينما لا يمكن اشتقاق القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في القائمة الموحدة للمركز المالي من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام صافي قيم الموجودات المقدمة من مدراء الصندوق أو باستخدام تقنيات تقييم متضمنة على نماذج التدفقات النقدية المخصومة. إن منخلات هذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، وعندما لا يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتطلب عمل فرضيات لتحديد القيم العادلة. تتضمن الفرضيات على اعتبارات لمدخلات مثل مخاطر البلد وخصومات غير سائلة وغيرها. إن التغيرات في الفرضيات بشأن تلك العوامل يمكن أن تؤثر على القيمة العادلة للأدوات المالية المقدم تقرير بشأنها.

تصنيف الموجودات المالية - السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧

تقييم نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للموجودات المالية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

اضمحلال الأدوات المالية - السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبني وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

اضمحلال القروض والسلف - السياسة مطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلف الهامة بشكل منفرد بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتقييم ما إذا كان يتوجب تسجيل خسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. وبالأخص، يتطلب عمل الإدارة عمل رأياً في تقدير المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد خسارة الاضمحلال. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، تقوم المجموعة بعمل الآراء حول الوضع المالي للمقترض وصافي القيمة المتوقع تحقيقها للضمانات. إن هذه التقديرات مبنية بالضرورة على فرضيات حول عوامل متعددة، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل هذه المخصصات.

اضمحلال استثمارات متاحة للبيع - السياسة مطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تسجل المجموعة خسائر الاضمحلال الناتجة من الاستثمارات المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو طويل الأمد في القيمة العادلة للاستثمارات مقارنة بتكلفتها. تحديد ما إذا كان "الانخفاض هام" أو "طويل الأمد" يتطلب رأياً ويتم تقييمها لكل استثمار على حدة. عند عمل هذا الرأي، تقيم المجموعة، من بين العوامل الأخرى، التغيرات التاريخية لأسعار الأسهم ومدتها أو المدى التي كانت فيها القيمة العادلة للاستثمار أدنى من تكلفتها.

مبدأ الاستمرارية

قام مجلس إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهو مقتنع بأن المجموعة لديها المصادر المالية للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس الإدارة ليس على علم بأية أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

٥ النقد وما في حكمه

٢٠١٧	٢٠١٦
الف	الف
دينار بحريني	دينار بحريني
٣٠,٠٢٥	٤٠,٣٧٤
(٢)	-
٣٠,٠٢٣	٤٠,٣٧٤
٥٠,٠٩٨	٤,٢٠٧
(٣٧)	-
٥٠,٠٦١	٤,٢٠٧
٨٠,٠٨٤	٤٤,٥٨١

بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية
محسوماً منها: مخصص الاضمحلال

أذونات خزنة وإيداعات لدى مؤسسات مالية
محسوماً منها: مخصص الاضمحلال

النقد وما في حكمه

فيما يلي التغير في مخصص اضمحلال النقد وما في حكمه:

٢٠١٧	٢٠١٦	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ١٢ شهراً	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ١٢ شهراً
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ١٢ شهراً	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ١٢ شهراً
النقد وما في حكمه	النقد وما في حكمه	أذونات خزنة وإيداعات لدى مؤسسات مالية	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية
الف	الف	الف	الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	٢٠	١٤	٦
-	١٩	٢٣	(٤)
-	٣٩	٣٧	٢

الرصيد في ١ يناير - نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد
التقارير المالية رقم ٩

صافي إعادة قياس مخصص الخسارة

الرصيد في ٣١ ديسمبر

تتضمن أذونات الخزنة والإيداعات لدى المؤسسات المالية على مبلغ وقدره ١,٥٥٢ ألف دولار أمريكي (٢٠١٦: ١,٩٧٦ ألف دولار أمريكي) مودعة لدى طرف آخر وهو بنك تجزئة في مملكة البحرين؛ تمثل المبالغ المحتفظ بها في حساب المشاركين الفرعيين في صناديق أسهم حقوق الملكية الخاصة لأغراض استيفاء استدعاء أموالهم من مدراء الصناديق.

٦ أوراق مالية استثمارية

٢٠١٧	٢٠١٦	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
الف	الف	الف	الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
٥,٩٨٨	-	-	٥,٩٨٨
٢,٨١٨	-	-	٢,٨١٨
٣٩٤	-	-	٣٩٤
٩,٢٠٠	-	-	٩,٢٠٠
١١,٠٠٠	١١,٠٠٠	-	-
٣,٢٦٠	-	-	٣,٢٦٠
١٤,٢٦٠	١١,٠٠٠	-	٣,٢٦٠
٢٣,٤٦٠	١١,٠٠٠	-	١٢,٤٦٠
(٤)	(٤)	-	-
٢٣,٤٥٦	١٠,٩٩٦	-	١٢,٤٦٠

استثمارات مسعرة

سندات حكومية

سندات أخرى وسندات دين

أسهم حقوق الملكية

استثمارات غير مسعرة

سندات أخرى وسندات دين

صناديق إدارة

محسوماً منها: مخصص الاضمحلال

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٦ أوراق مالية استثمارية (بتبع)

٢٠١٦

مدرجة بالقيمة العائلة من خلال الأرباح أو الخسائر الف	متاحة للبيع الف	محتفظ بها حتى الإستحقاق الف	المجموع الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
٨٤٩	-	-	٨٤٩
٨٤٩	-	-	٨٤٩
-	-	١٧٩	١٧٩
٣٠٠	٨,٠٢١	-	٨,٣٢١
٣٠٠	٨,٠٢١	١٧٩	٨,٥٠٠
١,١٤٩	٨,٠٢١	١٧٩	٩,٣٤٩
-	(٣,٠٠٠)	-	(٣,٠٠٠)
١,١٤٩	٥,٠٢١	١٧٩	٦,٣٤٩

استثمارات مسعرة
أسهم حقوق الملكيةاستثمارات غير مسعرة
سندات أخرى وسندات دين
صناديق إدارة

محسوماً منها: مخصص الاضمحلال

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تحتفظ المجموعة بسندات حكومية مرهونة لدى مؤسسة مالية محلية (راجع إيضاح ١١).

فيما يلي التغيرات في مخصص اضمحلال الأوراق المالية الاستثمارية:

٢٠١٦

٢٠١٧

المرحلة ١: الخسائر الانتماية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً الف	المرحلة ٢: الخسائر الانتماية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة انتماياً الف	المرحلة ٣: الخسائر الانتماية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة انتماياً الف	مجموع الخسائر الانتماية المتوقعة الف	المجموع الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	٩٩	-	٩٩	-
-	-	-	-	-
-	(٩٩)	٩٩	-	-
-	-	٨٥	٨٩	-
-	-	(١٨٤)	(١٨٤)	-
-	-	-	٤	-
٤	-	-	٤	-

سندات حكومية وسندات أخرى مدرجة
بالتكلفة المطفأةالرصيد في ١ يناير - نتيجة لتطبيق المعيار
الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في
الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:
محول إلى خسائر انتماية متوقعة على مدى
العمر غير مضمحلة انتماياً
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
مبالغ مشطوبة

الرصيد في ٣١ ديسمبر

تم تصنيف الاستثمارات غير المسعرة للمجموعة في الصناديق المدارة كاستثمارات متاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. فيما يلي التغيرات في
مخصصات الاضمحلال على تلك الاستثمارات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

٢٠١٦

استثمارات متاحة للبيع الف	في ١ يناير ٢٠١٦ المخصص للسنة مبالغ مشطوبة تغيرات صرف العملات الأجنبية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
دولار أمريكي	
١٠,٨١٣	٢٠١٦
٥٧١	المخصص للسنة
(٨,٣٦٧)	مبالغ مشطوبة
(١٧)	تغيرات صرف العملات الأجنبية
٣,٠٠٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٧ قروض وسلف

٢٠١٦	٢٠١٧
الف	الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي
١١٨,٨٦١	١٣٧,٤٢٠
٣,٥٣٣	٣,٥٣٣
٣,٠٠٠	٣,٠٠٠
١٢٥,٣٩٤	١٤٣,٩٥٣
(١,٤٣٦)	(٥,٢٣٩)
١٢٣,٩٥٨	١٣٨,٧١٤

التمويل التجاري
نم مدينة للبيع بالتقسيط
قرض الشركة

محسوماً منها: مخصص الاضمحلال

تتعلق قروض التمويل التجاري بمعاملات التمويل التجاري المزمدة والمتعهد بها من قبل البنك.

قيما يلي التغيرات في مخصص الاضمحلال:

٢٠١٦	٢٠١٧			
	المرحلة ١:	المرحلة ٢:	المرحلة ٣:	مجموع
	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضحلة	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضحلة	الخسائر الائتمانية المتوقعة
الف	الف	الف	الف	الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
١,٠١٨	٣,١٥٣	-	٤,١٧١	٢,٩٣٦
-	-	-	-	-
-	(١,٩٢٨)	١,٩٢٨	-	-
١٤١	(٦٧٨)	١,٦٠٥	١,٠٦٨	(١٥٧)
-	-	-	-	(١,٣٤٣)
١,١٥٩	٥٤٧	٣,٥٣٣	٥,٢٣٩	١,٤٣٦

الرصيد في ١ يناير - نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - المضحلة ائتمانياً
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
مبالغ مشطوبة خلال السنة
الرصيد في ٣١ ديسمبر

تتعلق النعم المدينة للبيع بالتقسيط باتفاقية بيع تم إبرامها من قبل البنك لبيع استثماراته في قطعة أرض تقع في دولة الكويت على أساس البيع بالتقسيط. إن القرض مضمون بموجب ضمانات الشركة من قبل مساهم وضمان إضافي من شركتين زميلتين تابعيتين لمساهم. إن القرض متعثر وتم عمل مخصص له بالكامل.

٨ موجودات أخرى

٢٠١٦	٢٠١٧
الف	الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي
٢,٠٨٠	٢,٤١٠
١٨٦	٢٠٣
٤٠	٢٣٠
-	٣٩٨
١٥٨	١٤٤
٢,٤٦٤	٣,٣٨٥

فوائد مستحقة القبض
مبالغ مدفوعة مقدماً
أثاث ومعدات
موجودات غير ملموسة
أخرى

٩ مبالغ مستحقة لمؤسسات المالية

تمثل هذه ودائع المؤسسات المالية في المنطقة، وتحمل معدلات فائدة ثابتة.

١٠ مبالغ مستحقة لعملاء

٢٠١٦	٢٠١٧
الف	الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي
١,٩٧٦	١,٥٥٢
٢,٠٤٣	١,٥٧٢
٤,٣٨٦	-
٨,٤٠٥	٣,١٢٤

مساهمة العملاء في الصناديق الاستثمارية
أخرى
إيداع الضمان النقدي

١٠ ودائع العملاء (يتبع)

تمثل مساهمة العملاء في الصناديق الاستثمارية المبالغ المستلمة من العملاء لاستثمارها في صناديق أسهم حقوق الملكية الخاصة بالمدارة من قبل البنك، مودعة لدى طرف آخر بنك تجزئة في مملكة البحرين. هذه الصناديق، على الرغم من أنها تعامل كجزء من ودائع العملاء حتى يتم إجراء عملية السحب من قبل مدراء صناديق أسهم حقوق الملكية الخاصة. تتضمن مساهمة العميل في الصناديق الاستثمارية على ودائع بقيمة ١٧٠ ألف دولار أمريكي (٢٠١٦: ٢٦٦ ألف دولار أمريكي) يتم الاحتفاظ بها نيابة عن صندوق بي.أم.بي. للاستثمار والتكنولوجيا.

وتشتمل الأخرى على مبالغ ودائع عملاء الأفراد والشركات.

١١ اقتراضات

تمثل هذه اقتراضات قصيرة الأجل من مؤسسة مالية محلية لأغراض التمويل العامة. تحمل هذه الاقتراضات معدل فائدة سنوي بنسبة ٢,٥٥% سنوياً وتستحق في الربع الأول من سنة ٢٠١٨. هذه الاقتراضات مضمونة مقابل رهن السندات الحكومية للمجموعة والبالغة ٥,٩٨٨ ألف دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (راجع الإيضاح ٦).

١٢ مطلوبات أخرى

٢٠١٧	٢٠١٦	
الف	الف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٧٨٤	١,٤٧٢	مصرفات مستحقة
٤١٧	٤٠٠	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
٣٠٠	٣٠٠	مخصص مقابل الدعوى القضائية
٥٩	١٨	فوائد مستحقة الدفع
٥٤	-	مشتقات القيمة العادلة السالبة
٢٤٥	٢٥٣	أخرى
١,٨٥٩	٢,٤٤٣	

١٣ رأس المال

٢٠١٧	٢٠١٦	
العدد	العدد	
الف	الف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	المصرح به
٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	أسهم عادية بقيمة إسمية قدرها ٠,٢٥ دولار أمريكي للسهم
٤٠٠,٠٠٠	٦٠,٥٠١	الصادر والمدفوع بالكامل
١٠٠,٠٠٠	٢٤٢,٠٠٣	أسهم عادية بقيمة إسمية قدرها ٠,٢٥ دولار أمريكي للسهم

قرر المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٧ على زيادة رأس المال الصادر للبنك من ٢٤٢,٠٠٣ ألف سهم بقيمة إسمية قدرها ٠,٢٥ دولار أمريكي للسهم إلى ٤٨٤,٠٠٦ ألف سهم بقيمة إسمية قدرها ٠,٢٥ دولار أمريكي للسهم من خلال إصدار ٢٤٢,٠٠٣ ألف سهم من أسهم حقوق. كان مجموع الأسهم المكتتب بها والمدفوعة بالكامل من قبل المساهمين ١٥٧,٩٩٧ ألف سهم، بإجمالي ٣٩,٤٩٩ ألف دولار أمريكي. تمت الموافقة على تخصيص الأسهم من قبل مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين؛ ومع ذلك، فإن عملية تسجيل هذه الزيادة في رأس المال لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، والإجراءات القانونية الأخرى في هذا الصدد، هي قيد التنفيذ.

أسهم خزانة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، يحتفظ البنك بستة أسهم من أسهمه الخاصة (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ستة أسهم). يتم خصم قيمة هذه الأسهم من حقوق المساهمين.

١٤ احتياطي قانوني

يتطلب قانون الشركات التجارية البحريني تحويل ١٠% من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يعادل الاحتياطي القانوني ٥٠% من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني. لم يتم إجراء تحويل إلى الاحتياطي القانوني خلال السنة نتيجة لتكبد خسائر متراكمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

١٥ دخل الفوائد

٢٠١٦	٢٠١٧
الف	الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي
١٠,١٣٠	١١,٤٧١
٥٠٥	٢٦٣
٦٤	٢١٤
<u>١٠,٦٩٩</u>	<u>١١,٩٤٨</u>

قروض وسلف
أذونات خزانة وإيداعات لدى مؤسسات مالية
أوراق مالية استثمارية

١٦ مصروفات الفوائد

٢٠١٦	٢٠١٧
الف	الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي
٨٨٦	٣٢٥
-	٨
٧٩	١
<u>٩٦٥</u>	<u>٣٣٤</u>

ودائع المؤسسات المالية
اقتراضات
ودائع العملاء

١٧ (خسارة) دخل من الخدمات المصرفية الاستثمارية

٢٠١٦	٢٠١٧
الف	الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي
٨٥٠	٩٤
(٢٨٥)	(١,١٨٠)
٥٨٤	-
<u>١,١٤٩</u>	<u>(١,٠٨٦)</u>

دخل الرسوم والعمولات
خسارة من أوراق مالية استثمارية - صافي
مكسب من بيع موجودات مشطوبة

١٨ مصروفات تشغيلية أخرى

٢٠١٦	٢٠١٧
الف	الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي
٣١٢	٣٤٠
٨٧	٢٢٧
٢١٤	١٨٥
١٢٦	١٠٩
٣٠٠	-
١٧٥	١٤٣
<u>١,٢١٤</u>	<u>١,٠٠٤</u>

مصروفات مهنية وقانونية
مصروفات تطوير الأعمال
رسوم التأمين والتنظيم
مصروفات الاتصالات
مخصص مقابل دعوى قضائية
أخرى

١٩ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الربح للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧
٥,٠٧٣	٥,٢٢٨
<u>٢٤٢,٠٠٣</u>	<u>٢٤٣,٣٠٥</u>
<u>٢,١٠</u>	<u>٢,١٥</u>

صافي الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك (الف دولار أمريكي)

المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة

النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)

لا يوجد لدى البنك أية خيارات أسهم مستحقة أو ضمانات قد يكون لها تأثير مخفض على الأرباح للسهم.

٢٠ القطاعات التشغيلية

معلومات القطاع

لأغراض إدارية، تم تقسيم المجموعة إلى ثلاث قطاعات أعمال رئيسية:

التمويل

- التمويل والتمويل التجاري

الاستثماري

- استثمارات في سندات مدرجة، وأسهم حقوق الملكية الخاصة وصناديق الأسهم الخاصة

القطاعات التشغيلية الأخرى

- الخدمات الاستشارية للشركات وإدارة المباني وأخرى

تم تقسيم قطاعات أعمال المجموعة حسب الأنشطة التجارية الرئيسية وتلك التي يمكن تحديد تدفقات إيراداتها ومصروفاتها بوضوح. إن توزيع القطاعات هو تماثياً مع القطاعات الداخلية التي يتم تقديم تقارير بشأنها إلى صانع القرار وهو الرئيس التنفيذي.

فيما يلي معلومات القطاع للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

المجموع ألف	أخرى ألف	استثماري ألف	تمويلي ألف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
١١,٩٤٨	-	٢١٤	١١,٧٣٤	دخل الفوائد
(٣٣٤)	-	-	(٣٣٤)	مصروفات الفوائد
(١,٠٨٦)	٩٤	(١,١٨٠)	-	(خسارة) دخل من الخدمات المصرفية الاستثمارية
٢٢١	٢٢١	-	-	دخل آخر
١٤٨	١٤٨	-	-	مكسب ناتج من صرف عملات أجنبية
١٠,٨٩٧	٤٦٣	(٩٦٦)	١١,٤٠٠	النتائج من العمليات
(١,١٧٦)	-	(٨٩)	(١,٠٨٧)	مخصصات الأضعلال - صافي
٩,٧٢١	٤٦٣	(١,٠٥٥)	١٠,٣١٣	الربح (الخسارة) للقطاع
(٤,٤٩٣)				مصروفات الشركة غير المخصصة
٥,٢٢٨				صافي الربح للسنة
٢٤٥,٦٣٩	٩٢١	٢٣,٦٢٢	٢٢١,٠٩٦	موجودات القطاع
١٦٣,٨٥٧	١,٧٤٦	-	١٦٢,١١١	مطلوبات القطاع

فيما يلي معلومات القطاع للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

المجموع ألف	أخرى ألف	استثماري ألف	تمويلي ألف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
١٠,٦٩٩	-	٦٤	١٠,٦٣٥	دخل الفوائد
(٩٦٥)	-	-	(٩٦٥)	مصروفات الفوائد
١,١٤٩	٦٨١	٢٩٩	١٦٩	دخل من الخدمات المصرفية الاستثمارية
٣٦٨	٣٦٨	-	-	دخل آخر
(٩٤)	(٩٤)	-	-	خسارة ناتجة من صرف عملات أجنبية
١١,١٥٧	٩٥٥	٣٦٣	٩,٨٣٩	النتائج من العمليات
(٤١٤)	-	(٥٧١)	١٥٧	مخصصات الأضعلال - صافي
١٠,٧٤٣	٩٥٥	(٢٠٨)	٩,٩٩٦	الربح (الخسارة) للقطاع
(٥,٦٧٠)				مصروفات الشركة غير المخصصة
٥,٠٧٣				صافي الربح للسنة
١٧٧,٣٥٢	٣٨٤	٦,٣٤٩	١٧٠,٦١٩	موجودات القطاع المقدم تقرير بشأنها
١٣٧,٤١٥	٢,٤٢٥	-	١٣٤,٩٩٠	مطلوبات القطاع المقدم تقرير بشأنها

٢٠ القطاعات التشغيلية (يتبع)

المعلومات الجغرافية

على الرغم من أن اثنين من قطاعات الأعمال الرئيسية للمجموعة تدار على أساس عالمي، إلا أنها تعمل في ثلاثة مناطق جغرافية رئيسية. ويتركز تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان في هذه المناطق: أوروبا (بشكل أساسي أوروبا الغربية)، وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) ودول مجلس التعاون الخليجي. يوضح الجدول التالي توزيع إيرادات وموجودات المجموعة حسب القطاع الجغرافي، وعلى أساس موقع الموجودات والمطلوبات، للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

٢٠١٦		٢٠١٧		
مجموع الموجودات ألف	مجموع الدخل ألف	مجموع الموجودات ألف	مجموع الدخل ألف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
١٢٣,٣٣١	٩,٩٨٩	١٥٨,٩٣٣	١١,٢٠٠	أوروبا
٤٠,٠٣٠	٩٥١	٣٦,٦٤١	(٥٤١)	أمريكا الشمالية
١٣,٩٨٢	١,٠٧٠	٤٩,٢٣٧	٥٤٦	دول مجلس التعاون الخليجي
٩	١١٢	٨٢٨	٢٦	بقية دول العالم
١٧٧,٣٥٢	١٢,١٢٢	٢٤٥,٦٣٩	١١,٢٣١	المجموع

٢١ مكافآت

فيما يلي أنهاء توضيح للمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة، والأشخاص المعتمدين في وحدات الأعمال، ووظائف الرقابة، والموظفين متخذي قرارات جوهرية مبنية على المخاطر والموظفين الآخرين مع تفاصيل بشأن المبالغ والمبالغ المؤجلة ونوع الأداة:

المكافآت الثابتة والمتغيرة

٢٠١٦		٢٠١٧		
متغير ألف	ثابت ألف	متغير ألف	ثابت ألف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
-	٩٩	-	١١٩	أعضاء مجلس الإدارة - رسوم حضور اجتماعات مجلس الإدارة
-	١٢	-	-	أعضاء مجلس الإدارة - مكافآت أخرى
١,١٢٨	١,١٠٩	١٦٩	٧٣٤	الأشخاص المعتمدين في وحدات الأعمال
٥٤٢	٦٦٥	٣٧٣	٦٧١	الأشخاص المعتمدين في وظائف الرقابة
-	٩١	-	-	موظفين متخذي قرارات جوهرية مبنية على المخاطر
١٣٣	١,١١٤	١٥٢	٩٨٤	موظفين آخرين غير مشمولين في الفئات المذكورة أعلاه

المكافآت المتغيرة

٢٠١٦		٢٠١٧		
النقد ألف	الأسهم ألف	النقد ألف	الأسهم ألف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٥٦٤	٥٦٤	١٠٥	٦٤	الأشخاص المعتمدين في وحدات الأعمال
١٨٨	٣٥٤	١٧٠	٢٠٣	الأشخاص المعتمدين في وظائف الرقابة
-	١٣٣	-	١٥٢	موظفين آخرين غير مشمولين في الفئات المذكورة أعلاه

في سنة ٢٠١٥، بدأت المجموعة خطة حوافز أسهم الموظفين التي بموجبها سيحصل الموظفون المؤهلين على جزء من تعويضات الحوافز المرتبطة بالأداء السنوي على هيئة أسهم تكتسب على مدى فترة ثلاث سنوات. تم منح هذه الأسهم للموظفين بواقع ١٥ سنتات أمريكية للسهم. يوجد هناك ٣,٨٥٦ ألف سهم (٢٠١٦: ١٠,١١٢ ألف سهم) في خطة الحوافز. وقد بدأ اكتساب جميع هذه الأسهم، ولكن لم يتم اكتسابها بالكامل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. تم إثبات مخصص بقيمة ١٢٦ ألف دولار أمريكي (٢٠١٦: ٦٤ ألف دولار أمريكي) في قائمة الدخل من قبل المجموعة بناءً على أفضل تقديرات الإدارة لعدد الأسهم التي من المحتمل اكتسابها.

٢١ مكافآت (يتبع)

فيما يلي التغير في عدد الأسهم:

٢٠١٦	٢٠١٧	عدد الأسهم بالآلاف
٥,٠٩٤	١٠,١١٢	الرصيد الافتتاحي
٥,٠١٨	١,٨٣٣	الأسهم الممنوحة خلال السنة
-	-	الأسهم المكتسبة خلال السنة
-	(٨,٠٨٩)	الأسهم الملغاة خلال السنة
١٠,١١٢	٣,٨٥٦	

مدرجة ضمن المكافآت المتغيرة التي يتوجب دفعها نقداً مبلغ وقدره لا شيء ألف دولار أمريكي (٢٠١٦: ١١٤ ألف دولار أمريكي)، والتي هي حوافز نقدية مؤجلة والتي سيتم اكتسابها على مدى فترة ثلاث سنوات بناءً على شروط معينة.

يستند تاريخ بداية ونهاية فترة الاكتساب على استمرار العمل وكذلك استيفاء شروط أداء معينة. يتم تقدير مبلغ المصروفات التي يتوجب إثباتها كمصروفات تعويض في أي سنة على أساس نموذج يأخذ في الاعتبار الاحتمال المرجح لاكتساب الأسهم بالقيمة العادلة في تاريخ المنح باستخدام طريقة النمط التاريخي لفترة احتفاظ الموظف للسهم. يتم تحديث هذه التقديرات بانتظام على أساس المعلومات الفعلية.

٢٢ أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف على أنها أطراف ذات علاقة إذا كان لدى إحدى الأطراف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو يمارس نفوذاً مؤثراً على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة على المؤسسات التي يمارس عليها البنك نفوذاً مؤثراً، والمساهمين الرئيسيين، وأعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة الرئيسيين للبنك، والشركات المملوكة من قبلهم، وشركات تخضع للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف.

موظفو الإدارة الرئيسيين للمجموعة هم الذين لديهم صلاحيات ومسؤوليات تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة المجموعة. ويشتمل موظفو الإدارة الرئيسيين على أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس الشؤون المالية ورؤساء الأقسام. فيما يلي أدناه المعاملات التي تم الدخول فيها خلال السنة والأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

يتم إجراء جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً لشروط تعادل المعاملات دون شروط تفضيلية ويتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

مساهمين وأطراف أخرى ذات علاقة		موظفي الإدارة الرئيسيين	
٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧
ألف	ألف	ألف	ألف
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي

قائمة المركز المالي

الموجودات

قروض وسلف

- ٣,٠٠٠ -

المطلوبات

ودائع

١٣٩ ٢٦٧ - -

مطلوبات أخرى - مكافآت نهاية الخدمة

- ٢٢٥ ٢٤٢

قائمة الدخل

دخل الفوائد

٢٦٧ ٢٦٦ - -

دخل من الأنشطة المصرفية الاستثمارية

١١ - -

٢٢ أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات العلاقة (يتبع)

تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة، والمتضمنة في القائمة الموحدة للدخل:

٢٠١٦	٢٠١٧	
الف	الف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
١,٦٨٧	١,٢٥٠	رواتب ومكافآت الموظفين الأخرى القصيرة الأجل
٣٠	٣٢	مكافآت نهاية الخدمة
<u>١,٧١٧</u>	<u>١,٢٨٢</u>	
<u>١١١</u>	<u>١١٩</u>	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

الضمان

لقد استلم البنك ضمان الشركة من قبل مساهم فيما يتعلق بالذمم المدينة للبيع بالتقسيط للبنك وضمان إضافي من شركتين زميلتين تبعاتين لمساهم (راجع إيضاح ٧).

٢٣ إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال البنك هو التأكد بأن البنك يلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن البنك يحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعماله وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

لإدارة رأسماله، يستخدم البنك المعايير المذكورة ضمن إطار عمل اتفاقية بازل ٣، مقاييس معدله لمخاطر كفاية رأس المال (نسبة كفاية رأس المال) على أساس تطبيق الأنظمة المحلية للجنة بازل بشأن توجيهات كفاية رأس المال للرقابة المصرفية.

لتقييم متطلبات رأس المال، اعتمد البنك النهج الموحد لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ونهج المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

فيما يلي نسبة كفاية رأسمال البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

٢٠١٦	٢٠١٧	
الف	الف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٦٠,٥٠١	١٠٠,٠٠٠	رأس المال التنظيمي
(٢١,٦٥٦)	(١٨,٣١٤)	رأسمال الأسهم العادية فئة ١ ومجموع رأس المال فئة ١
٩١٧	-	رأس المال
<u>٣٩,٧٦٢</u>	<u>٨١,٦٨٦</u>	خسائر متراكمة
		احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
		رأسمال الأسهم العادية فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية (١)
-	(٢٣٩)	التعديلات التنظيمية
<u>٣٩,٧٦٢</u>	<u>٨١,٤٤٧</u>	الموجودات غير الملموسة بخلاف حقوق خدمات الرهن العقاري
		مجموع رأسمال الأسهم العادية فئة ١ بعد التعديلات التنظيمية (أ)
١,٤٣٦	١,٧٤٩	رأس المال فئة ٢
<u>١,٤٣٦</u>	<u>١,٧٤٩</u>	مخصصات اضمحلال المرحلة ١ والمرحلة ٢ (مخصص اضمحلال جماعي)
<u>٤١,١٩٨</u>	<u>٨٣,١٩٦</u>	رأس المال فئة ٢ (ب)
		مجموع رأس المال (ج) = (أ) + (ب)

٢٤ إدارة المخاطر المالية (يتبع)

وبالإضافة إلى وجود العديد من حدود المخاطر، يتم الحفاظ على انضباط المخاطر الشاملة بشرط إن تحتفظ المجموعة (أ) على نسبة كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل ٣ بما يتجاوز الحد الأدنى لرأس المالى التنظيمي المطلوب (ب) تأخذ في الاعتبار تأثير ذلك على سيولة المجموعة لأي معاملة رئيسية أو مبادرة تجارية جديدة.

تبدأ عملية إدارة المخاطر في البنك على مستوى مجلس الإدارة. حيث يزاول مجلس الإدارة مهام الإشراف على عملية إدارة المخاطر والموافقة النهائية على عملية إدارة المخاطر. أنها تعمل من خلال لجنتين من اللجان التابعة لمجلس الإدارة هما اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق. بدراسة المدخلات التي ترفعها اللجنة التنفيذية لشؤون الإدارة في المجموعة والتي تعمل كذلك ك لجنة إدارة مخاطر. تقترح اللجنة التنفيذية الإستراتيجية الكلية لإدارة مخاطر المجموعة. وبناءً على التوصيات التي ترفعها اللجنة التنفيذية، يقوم مجلس الإدارة باعتماد المخاطر الإجمالية التي يمكن للمجموعة أن تمارس أعمالها خلالها وكذلك مراجعة واعتماد سياسات إدارة المخاطر لدى المجموعة وحدود المخاطر وإطار مراقبة تلك المخاطر. ومن بين المهام التي تقع على عاتق لجنة التدقيق مسؤولية مراجعة واعتماد سياسات وإجراءات المجموعة بالإضافة إلى الإشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي للمجموعة، بما في ذلك الأمور المرتبطة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

يفوض مجلس الإدارة صلاحيات معينة للجنة التنفيذية لتنفيذ قرارات رقابة المخاطر التي يصدرها المجلس. للقيام بهذه المسؤوليات، تعمل اللجنة التنفيذية من خلال اللجنة التنفيذية لشؤون الإدارة.

يرأس الرئيس التنفيذي اللجنة التنفيذية لشؤون الإدارة وتضم أعضاء من الإدارة العليا. وهي تعمل بمثابة لجنة الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة. كما تعمل اللجنة التنفيذية لشؤون الإدارة بشكل مستمر على مراقبة البيئة التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها وحجم المخاطر التي تتعرض لها المجموعة وتقوم بضبط عمليات المجموعة حسبما يكون ذلك مناسباً.

يلعب قسم إدارة المخاطر دوراً رئيسياً في هذه العملية. ويعتبر هذا القسم مستقلاً عن بقية أقسام المجموعة التي تمارس أعمال التداول وتنفيذ الأعمال وترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق. وكما أنها مسؤولة عن تحديد وقياس التعرضات للمخاطر ورفع التوصيات بشأن الحدود المناسبة ومراقبة تطبيق تلك الحدود، وكجزء من مهامها، يقوم قسم إدارة المخاطر بإعداد مجموعة مختلفة من التقارير اليومية حول المخاطر، بما في ذلك فحص الضغوطات، ورفع تقارير بذلك إلى الإدارة العليا وإلى اللجنة التنفيذية لشؤون الإدارة.

أما قسم التدقيق الداخلي، الذي يعتبر مستقلاً، يقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق، كما يساعد في عملية إدارة المخاطر وبالأخص، يتولى قسم التدقيق الداخلي مسؤولية إجراء مراجعة دورية لمدى فعالية السياسات والضوابط الداخلية في المجموعة.

كما قامت المجموعة بإجراء خطوة إضافية للتقليل من حدة المخاطر، بإتباع سياسة لتتويع أنشطتها وتسعى إلى الحد من حجم التعرض للمخاطر في مناطق جغرافية معينة، ومع الأطراف الأخرى وأنواع الأنشطة التجارية. لتحديد ومراقبة أحجام تعرضات المخاطر، تستخدم المجموعة مجموعة متنوعة من الأدوات الكمية وكذلك النهج النوعي لقياس المخاطر على المستوى "الكلي". وتسعى المجموعة إلى تحقيق التوازن باستخدام هذين النهجين بدلاً من الاعتماد عن نهج واحد.

تناقش التالية المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية وكيفية إدارتها لتلك المخاطر.

(أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة الناجمة نتيجة لعدم قدرة أو عدم رغبة الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته تجاه المجموعة. تتولى إدارة المخاطر، تحت إشراف اللجنة التنفيذية لشؤون الإدارة مسؤولية وضع معايير مخاطر الائتمان وتنفيذ عملية إدارة مخاطر ائتمان المجموعة.

٢٤ إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(أ) مخاطر الائتمان (يتبع)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

٢٠١٧

الموجودات	لم يحن موعد استحقاقها أو غير مضمحلة	فات موعد استحقاقها أو مضمحلة بشكل فردي	مخصصات الاضمحلال	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان	متوسط الرصيد الربع سنوي
الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية	٣٠,٠٢٥	-	(٢)	٣٠,٠٢٣	٢٣,٠٦٥
أذونات خزانة وإيداعات لدى مؤسسات مالية	٥٠,٠٩٨	-	(٣٧)	٥٠,٠٦١	٢٦,٣٨١
أوراق مالية استثمارية	٢٣,٤٦٠	-	(٤)	٢٣,٤٥٦	١١,٢٥٣
قروض وسلف	١٤٠,٤٢٠	٣,٥٣٣	(٥,٢٣٩)	١٣٨,٧١٤	١٣٢,٠٥٣
موجودات أخرى	٢,٥٥٤	-	-	٢,٥٥٤	٣,١٨٦
	٢٤٦,٥٥٧	٣,٥٣٣	(٥,٢٨٢)	٢٤٤,٨٠٨	١٩٥,٩٣٨
بنود غير مدرجة بالميزانية	-	-	-	-	-

٢٠١٦

الموجودات	لم يحن موعد استحقاقها أو غير مضمحلة	فات موعد استحقاقها أو مضمحلة بشكل فردي	مخصصات الاضمحلال	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان	متوسط الرصيد الربع سنوي
الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي	الف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية	٤٠,٣٧٤	-	-	٤٠,٣٧٤	٢٠,٩٢٣
أذونات خزانة وإيداعات لدى مؤسسات مالية	٤,٢٠٧	-	-	٤,٢٠٧	٣٠,٨٨٩
أوراق مالية استثمارية	١,٣٢٨	٨,٠٢١	(٣,٠٠٠)	٦,٣٤٩	٨,٤١٤
قروض وسلف	١٢٥,٣٩٤	-	(١,٤٣٦)	١٢٣,٩٥٨	١١٩,٠٥١
موجودات أخرى	٢,٢٣٨	-	-	٢,٢٣٨	٢,٥٦١
	١٧٣,٥٤١	٨,٠٢١	(٤,٤٣٦)	١٧٧,١٢٦	١٨١,٨٣٨
بنود غير مدرجة بالميزانية	٧,١٠١	-	-	٧,١٠١	٧,٩٧٠

نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

تدير المجموعة نوعية الائتمان للموجودات المالية باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. تقدر المجموعة احتمالية التعثر في السداد من خلال نظام تصنيف المخاطر والذي يستخدم مقياس بعشر درجات. يتم قياس الجدارة الائتمانية بترتيب تنازلي، "١" يشير إلى وجود احتمالية أقل للتعثر في السداد و"١٠" يشير إلى وجود احتمالية أعلى للتعثر في السداد.

تستخدم المجموعة كلاً من التقييم الكمي والنوعي لمخاطر الائتمان من أجل التقريب بين احتمالية التعثر في السداد للطرف الآخر المعين. تم تصميم نظام مقياس العشر درجات لتتماشى مع التصنيفات الائتمانية الخاصة بمؤسسات التقييم الائتمانية الخارجية من أجل تبسيط وتسهيل هذه العملية. كما يسمح ذلك بإجراء مقارنات أو تحويلات مباشرة من تصنيفات المؤسسات الائتمانية الخارجية إلى التصنيفات الداخلية للمجموعة. تقع جميع موجودات المجموعة ضمن تصنيف درجة المعيار الأساسي، باستثناء تلك المفصّل عنها كمضمحلة في الجدول أعلاه.

(أ) مخاطر الائتمان (يتبع)

يوضح الجدول التالي العلاقة بين درجات التصنيفات الداخلية للمجموعة وتصنيفات مؤسسات التقييم الائتمانية الخارجية (التصنيفات الخارجية حسب تصنيف موديز وستاندرز وپورز):

التصنيف	مع يعادلة من مؤسسات	اللفات
الداخلي	التقييم	الالتزامية الخارجية
١ إلى ٧	AAA to B-	معيان أساسي - هناك احتمال كبير جداً لاسترداد الموجودات وبالتالي، فإنها تمثل مخاطر منخفضة على المجموعة.
٨	CCC-	دون المستوى - حماية غير كافية على قدرة دفع المدين أو إمكانية تحمل المجموعة بعض الخسائر إذا لم يتم تصحيح أوجه القصور.
٩	C-	مشكوك في تحصيلها - مركز الائتمان شديد التأثير
١٠	انضم من C-	الخسارة - يوجد هناك تعثر في سداد أو يتوقع حدوث التعثر في السداد

شرح المصطلحات: تم تضمين الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والمضمحلة ائتمانياً في الإيضاح ٤,٤ اضمحلال الموجودات المالية - السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧.

44

٢٤ إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(أ) مخاطر الائتمان (يتبع)

المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبني، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من وقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك النظرة المستقبلية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبني، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات وآراء الخبراء الائتمانيين وحيثما أمكن، التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. وكإجراء احترازي، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية تحدث في المخاطر الائتمانية عندما يكون الموجود متأخر عن السداد لأكثر من ٣٠ يوماً.

تعتبر المجموعة جميع الأطراف الأخرى مصنفة داخلياً من ٨ درجات وأدنى من ذلك متدهورة بشكل جوهري. حيث أن تصنيفاتهم أدنى من الحد الأدنى للحدود القصوى لنوعية الائتمان المحددة في السياسة الائتمانية للمجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، كما تعتبر المجموعة جميع الأطراف الأخرى المصنفة داخلياً بدرجات ٢ فما فوق، بين ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧، بأن تكون متدهورة بشكل جوهري إن تم تخفيض التصنيف إلى ٦ درجات و ٥ درجات و ٤ درجات و ٣ درجات على التوالي منذ الإثبات المبني أو منذ تاريخ آخر مراجعة سنوية، حيث لم يتم تعديل الأسعار الحالية لتعكس بيان المخاطر الجديدة للطرف الآخر.

تعتبر سندات الدين الاستثمارية معرضة لمخاطر ائتمانية منخفضة عندما يعادل تصنيف المخاطر الائتمانية الخاصة بها تقييماً بدرجة الاستثمار أو سندات دين استثمارية ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة.

تختلف معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري بحسب المحفظة الاستثمارية وتتضمن على التغييرات الكمية في احتمالية حدوث تعثر في السداد والعوامل النوعية، بما في ذلك ما إذا كان التعرض تحت المراقبة، وما إذا كانت التعرضات متأخرة عن السداد لأكثر من ٣٠ يوماً وكإجراء احترازي على أساس التقصير في السداد.

إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها حسب درجة المخاطر الائتمانية. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغييرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغييرات في معدلات التعثر في السداد والتغييرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على مستوى مختلف المناطق الجغرافية التي تشهد التعرضات الخاصة بالمجموعة.

حددت المجموعة العوامل الاقتصادية مثل اتجاهات "صندوق النقد الدولي" في الموازين المالية ومعدلات البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي. ونظراً لطبيعة تعرضات المجموعة وتوافر المعلومات التاريخية الموثوق بها إحصائياً، تستمد المجموعة التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد باستخدام المعلومات لعدة دورات اقتصادية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد التي نشرتها وكالة ستاندر أند بورز لكل فئة من فئات التصنيف. تستخدم المجموعة نموذج فاسيسيك لمطابقة المعلومات لعدة دورات اقتصادية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد والعوامل الاقتصادية للنظرة المستقبلية لاشتقاق تقديرات التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لكل فئة من فئات التصنيف. يأخذ نموذج فاسيسيك في الاعتبار التوقعات الاقتصادية المستقبلية في إطار ثلاث سيناريوهات (الحالة الأساسية والحالة السلبية والحالة الإيجابية)، والبيانات الاقتصادية التاريخية، وعلاقة الموجودات بكل فئة من فئات التصنيف (حسب صيغة رأس المال الاقتصادي وفقاً لاتفاقية بازل) والمعلومات لعدة دورات اقتصادية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لاشتقاق التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. تم وضع العلاقة بين العوامل الاقتصادية والتعثر في السداد ومعدلات حدوث الخسارة باستخدام البيانات التاريخية الداخلية وبيانات السوق الخارجية ذات الصلة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

- احتمالية حدوث التعثر في السداد؛ (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

٢٤ إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(أ) مخاطر الائتمان (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (يتبع)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من البيانات التاريخية وبيانات السوق. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها باستخدام بيانات دراسات استردادات ستاندرد أند بورز بعد الأخذ في الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات وتقدير معدلات الدفع المسبق ويتم اشتقاقها باستخدام نموذج فاسيسيك. يتم تحويل تقديرات التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد تقدير تراكمي لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات التي تزيد عن سنة واحدة والتي تم تقييمها بشأن احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر. يتم احتساب احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر عن طريق تجميع تراكمي لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. يأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تمثل تعرضات التعثر في السداد للتعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. وتستمد المجموعة تعرضات التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض للتعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة.

وخاضعة بحد أقصى لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً للموجودات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري، تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة بالأخذ في الاعتبار مخاطر التعثر في السداد على مدى الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض فيها لمخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاث سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة السلبية والحالة الإيجابية. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات. في ١ يناير ٢٠١٧ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، كانت نسبة الاحتمالات المعنية إلى سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة السلبية والحالة الإيجابية بنسبة ٦٠:٢٠:٢٠ على التوالي.

تعريف التعثر في السداد

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حاله تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المرجح أن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسهيل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛
- تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً؛ و
- تصنيف المقترض على أساس ٩ أو ١٠ وفقاً لدرجات التصنيف.

عند تقييم ما إذا كان المقترض متعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار المؤشرات التالية:

- المؤشرات الكمية - مثال: وضع التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر لنفس الجهة المصدرة للمجموعة؛ و
- البيانات التي يتم إعدادها داخلياً بالإضافة إلى التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها، وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف.

الموجودات المالية المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا علاقة لها بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة. كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلاً من امتلاك الضمانات، إذا توفرت. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث.

يتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها نتيجة أسباب ائتمانية على مدى ١٢ شهراً الماضية ضمن المرحلة الثانية. وتعتبر فترة ١٢ شهراً كافية لفحص مدى كفاية التدفقات النقدية وفحص الأداء المرضي على أساس الشروط المعدلة لإعادة الهيكلة.

٢٤ إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(أ) مخاطر الائتمان (يتبع)

تحليل مخاطر التركيز

تظهر مخاطر تركيز الائتمان عندما تدخل مجموعة من الملتزمين أو الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية، بحيث تتشابه قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. وبالتالي يعطي التركيز مؤشراً للتأثير النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية معينة.

تلخص الجداول التالية تعرضات القطاع الجغرافي والصناعي للمجموعة وأي مخاطر تركيزات محتملة إن نتجت. وتم توضيح تفاصيل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار التأثيرات، إن وجدت، الضمانات أو تقنيات تقليل المخاطر الائتمانية الأخرى على موجودات ومطلوبات المجموعة والبنود المحتملة المتعلقة بالائتمان.

القطاع الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

أوروبا الف	أمريكا الشمالية الف	دول مجلس التعاون الخليجي الف	بقية دول العالم الف	المجموع الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
٥٩٠	٢٥,٥٦١	٣,٨٦٥	٧	٣٠,٠٢٣
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية				
أذونات خزانة وإيداعات لدى				
مؤسسات مالية				
أوراق مالية استثمارية				
قروض وسلف				
موجودات أخرى				
١٥,٠٠٦	-	٣٥,٠٥٥	-	٥٠,٠٦١
١٠,٩٩٦	٣,٢٦٠	٩,٢٠٠	-	٢٣,٤٥٦
١٣٠,١٩٦	٧,٧١٢	-	٨٠٦	١٣٨,٧١٤
٢,١٤٥	١٠٨	٢٨٦	١٥	٢,٥٥٤
١٥٨,٩٣٣	٣٦,٦٤١	٤٨,٤٠٦	٨٢٨	٢٤٤,٨٠٨
-	-	-	-	-
بنود غير مدرجة بالميزانية				

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

أوروبا الف	أمريكا الشمالية الف	دول مجلس التعاون الخليجي الف	بقية دول العالم الف	المجموع الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
٣,٢٠٣	٣٢,١١٣	٥,٠٤٩	٩	٤٠,٣٧٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية				
أذونات خزانة وإيداعات لدى				
مؤسسات مالية				
أوراق مالية استثمارية				
قروض وسلف				
موجودات أخرى				
-	-	٤,٢٠٧	-	٤,٢٠٧
١٧٩	٥,٣٢١	٨٤٩	-	٦,٣٤٩
١١٧,٨٨٣	٢,٥٨٢	٣,٤٩٣	-	١٢٣,٩٥٨
٢,٠٦٦	١٤	١٥٨	-	٢,٢٣٨
١٢٣,٣٣١	٤٠,٠٣٠	١٣,٧٥٦	٩	١٧٧,١٢٦
١,٧٣٩	٢,٧٨٣	٢,٥٧٩	-	٧,١٠١
بنود غير مدرجة بالميزانية				

٢٤ إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(أ) مخاطر الائتمان (يتبع)

القطاع الصناعي

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

المجموع الف دولار أمريكي	أخرى الف دولار أمريكي	السلع الاستهلاكية الف دولار أمريكي	حكومي الف دولار أمريكي	مصرفي / تمويلي الف دولار أمريكي	
٣٠,٠٢٣	-	-	-	٣٠,٠٢٣	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية
٥٠,٠٦١	-	-	-	٥٠,٠٦١	أذونات خزانة وإيداعات لدى
٢٣,٤٥٦	٣٩٤	-	٥,٩٨٨	١٧,٠٧٤	مؤسسات مالية
١٣٨,٧١٤	١٦,٠٩٦	١١٩,٦٥٤	-	٢,٩٦٤	أوراق مالية استثمارية
٢,٥٥٤	٣٥١	١,٨٤٧	١٦٦	١٩٠	قروض وسلف
٢٤٤,٨٠٨	١٦,٨٤١	١٢١,٥٠١	٦,١٥٤	١٠٠,٣١٢	موجودات أخرى
					المجموع
-	-	-	-	-	بنود غير مدرجة بالميزانية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

المجموع الف دولار أمريكي	أخرى الف دولار أمريكي	السلع الاستهلاكية الف دولار أمريكي	حكومي الف دولار أمريكي	مصرفي / تمويلي الف دولار أمريكي	
٤٠,٣٧٤	-	-	-	٤٠,٣٧٤	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية
٤,٢٠٧	-	-	-	٤,٢٠٧	أذونات خزانة وإيداعات لدى
٦,٣٤٩	١,٠٢٨	-	-	٥,٣٢١	مؤسسات مالية
١٢٣,٩٥٨	١٥,٦٣٤	١٠٥,٣٥٨	-	٢,٩٦٦	أوراق مالية استثمارية
٢,٢٣٨	٣٤٦	١,٨٠٣	٦٦	٢٣	قروض وسلف
١٧٧,١٢٦	١٧,٠٠٨	١٠٧,١٦١	٦٦	٥٢,٨٩١	موجودات أخرى
					مجموع الموجودات
٧,١٠١	٢,٥٧٩	-	-	٤,٥٢٢	بنود غير مدرجة بالميزانية

٢٤ إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(ب) مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر التغيرات السلبية في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لمركز المتاجرة أو محفظة الأدوات المالية الناتجة عن الحركة في متغيرات السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار العملة وأسعار الأسهم وأسعار السلع ومؤشرات السوق وكذلك التقلبات والارتباطات فيما بين الأسواق.

إن المخاطر الرئيسية المرتبطة بالسوق التي تتعرض لها المجموعة هي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم.

(١) مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي عبارة عن مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة في السوق والتي سوف تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. تقوم المجموعة وعن كثب بمراقبة تحركات أسعار الفائدة وتسعى للحد من تعرضها لتلك التحركات من خلال إدارة هيكل إعادة تسعير أسعار فائدة موجوداتها ومطلوباتها. تدير المجموعة بصورة نشطة تعرض فجوة إعادة تسعير فائدها مع الانحياز نحو المعدلات الثابتة وضمن حدود التعرضات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. لا تتخذ المجموعة عادةً مراكز تداول أسعار الفائدة وجميع مخاطر أسعار فائدها هي في المحفظة المصرفية.

إن جميع موجودات ومطلوبات المجموعة التي تستحق عليها فائدة تحمل أسعار فائدة ثابتة، وبالتالي، ليس هناك حساسية لمخاطر أسعار الفائدة.

(٢) مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب في قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن غالبية موجودات ومطلوبات المجموعة هي معروضة بالدولار الأمريكي والريال القطري، والدينار البحريني، واليورو والجنبة الأسترليني. بما إن الريال القطري والدينار البحريني مثبتان بالدولار الأمريكي، فإنه توجد هناك حساسية ضئيلة لمخاطر العملة. تستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي والأجلة وعقود مقايضات العملة للتحوط خصوصاً مقابل مخاطر العملة المحددة.

يوضح الجدول أدناه حساسية صافي الربح وحقوق الملكية للمجموعة لتغير بمقدار +٥٠% في اليورو والجنبة الأسترليني مقابل الدولار الأمريكي، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة. إن تأثير النقصان المعادل في كل عملة من هذه العملات مقابل الدولار الأمريكي سوف ينتج عنه تأثير معادل ولكن عكس التأثير الموضح.

حساسية صافي الربح وحقوق الملكية		العملة
٢٠١٦	٢٠١٧	
الف	الف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٢٧	٣٥٩	يورو
١٠	١	جنبة أسترليني
٣٧	٣٦٠	

(٣) مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة كل سهم على حدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم على استثماراتها المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والاستثمارات المتاحة للبيع.

٢٤ إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(ب) مخاطر السوق (يتبع)

(٣) مخاطر أسعار الأسهم (يتبع)

يوضح الجدول التالي تحليل حساسية صافي الربح وحقوق الملكية للمجموعة لتغير بمقدار ٥٠٪ في أسعار الأسهم أو صافي قيم الموجودات للصناديق الاستثمارية، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة. إن تأثير النقصان المعادل سوف ينتج عنه تأثير معادل ولكن عكس التأثير الموضح.

حساسية صافي الربح وحقوق الملكية		
٢٠١٦	٢٠١٧	
الف	الف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٥٧	١٨٣	

أوراق مالية استثمارية - أسهم حقوق الملكية وصناديق مدارة

لدى المجموعة استثمارات في صناديق أسهم حقوق الملكية. مخاطر أسهم حقوق الملكية الخاصة هي المخاطر بأن المجموعة سوف لن تكون قادرة على بيع استثماراتها بربح خلال الفترة الزمنية المقررة، وقد يكون ذلك نتيجة للاستثمار ذاته والاتجاهات الكلية في الأسواق فيما يتعلق بالعرض المبني العام وعمليات الدمج والإقتناء.

تدير المجموعة المخاطر على مستوى الاستثمار المحدد (١) من خلال الاستثمار بشكل أساسي في صناديق مدارة من قبل طرف آخر والتي يمتاز مدراؤها بسجل حافل من الإنجازات، من خلال تنويع استثماراتها فيما يتعلق (٢) بمدراء الصناديق، (٣) المراحل المختلفة للدورة الاستثمارية (مراحل مختلفة في محاسبة رأس المال، والتملك المعزز بالإقتراض، وغيرها)، و(٤) المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية.

رسوم رأسمال مخاطر السوق

فيما يلي متطلبات رأس المال لمخاطر السوق باستخدام النهج الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

متطلبات رأس المال			
متوسط القيمة الف	القيمة الننبا الف	القيمة القصى الف	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
١٢٤	١٠٦	١٤٢	١٤٢
١١٢	١٠٥	١١٩	٩٨

مخاطر صرف العملات الأجنبية

مخاطر مركز أسهم حقوق الملكية

متطلبات رأس المال			
متوسط القيمة الف	القيمة الننبا الف	القيمة القصى الف	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ الف
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
١٤١	٩٨	١٨٤	٩٨
٢٧٠	٢١٣	٣٢٧	٢١٣

مخاطر صرف العملات الأجنبية

مخاطر مركز أسهم حقوق الملكية

٢٤ إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر بأن المجموعة سوف تواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بمطلوباتها المالية التي يتم تسويتها بتقديم النقد أو أي موجود مالي آخر. كما أنها تمثل مخاطر بأن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحقيق موجوداتها في الوقت المناسب بأسعار مقاربة من قيمتها المدرجة.

بالنسبة لأنشطتها الاستثمارية، تسعى المجموعة إلى تنويع موجوداتها في مختلف فئات الأدوات المالية والأسواق لتفادي تركيزات الدائنين. وهذا بالأخص في حالة الاستثمارات في صناديق أسهم حقوق الملكية الخاصة غير المدرجة في البورصة حيث قامت المجموعة بكل حرص بتنفيذ استراتيجية للحد من متوسط حجم الاستثمارات الفردية للمجموعة.

تتم إدارة السيولة على أساس يومي وتراقب الإدارة العليا عن كثب التغيرات اليومية الجوهرية في مركز السيولة. وعند تقييم مركز السيولة، تأخذ المجموعة في الاعتبار أيضاً احتمالية استدعاء الالتزامات غير المسحوبة من محفظتها الاستثمارية.

لدى المجموعة استحقاق تعاقدى لودائع الطرف الآخر الفردي بإجمالي ١٢٧,٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٦: ١٢٦,٥ مليون دولار أمريكي) تستحق في الربع الأول من سنة ٢٠١٨. ومع ذلك، استناداً إلى تقدير الإدارة، فإنه يتوقع بأن هذه الودائع سوف يتم إعادة استثمارها لفترة أطول، كما هو الحال في السابق. إن البنك واثق من الوفاء بالتزاماته عندما يحين موعد استحقاقها.

يعرض الجدول أدناه بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس تواريخ استحقاقها المتبقية:

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

لغاية ٣ أشهر	لغاية ٦ أشهر	لغاية ١٢ أشهر	أكثر من سنة	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك	٣٠,٠٢٣	-	-	-	٣٠,٠٢٣
مؤسسات مالية	-	-	-	-	-
أذونات خزانة وإيداعات	٥٠,٠٦١	-	-	-	٥٠,٠٦١
لدى مؤسسات مالية	٢٠,٣٦٣	٧٧٣	٢,٣٢٠	-	٢٣,٤٥٦
أوراق مالية استثمارية	٦٢,٦٦٥	٧٣,٠٨٥	-	٢,٩٦٤	١٣٨,٧١٤
قروض وسلف	١,٨٢٦	٧٥٨	١٠٤	٦٣١	٣,٣٨٥
موجودات أخرى	١٦٤,٩٣٨	٧٤,٦١٦	٢,٤٢٤	٣,٥٩٥	٢٤٥,٦٣٩
مجموع الموجودات					
المطلوبات					
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	١٥٠,٠٦٤	٤,٠٠٠	-	-	١٥٤,٠٦٤
مبالغ مستحقة لعملاء	٣,١٢٤	-	-	-	٣,١٢٤
اقتراضات	٤,٨١٠	-	-	-	٤,٨١٠
مطلوبات أخرى	٨٦٦	٣١	٨٩٩	٦٣	١,٨٥٩
مجموع المطلوبات	١٥٨,٨٦٤	٤,٠٣١	٨٩٩	٦٣	١٦٣,٨٥٧
صافي فجوة السيولة	٦,٠٧٤	٧٠,٥٨٥	١,٥٢٥	٣,٥٣٢	٨١,٧٨٢
فجوة السيولة المتراكمة	٦,٠٧٤	٧٦,٦٥٩	٧٨,١٨٤	٨١,٧١٦	٨١,٧٨٢

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

۳۱ دسمبر ۲۰۱۷

07

٢٤ إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(ج) مخاطر السيولة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	أكثر من ٣ أشهر	أكثر من ٦ أشهر لغاية ١٢	أكثر من سنة واحدة لغاية ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	أشهر لغاية ٣ أشهر	أشهر لغاية ٦ أشهر	شهر	سنوات	سنوات
	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المطلوبات					
ودائع المؤسسات المالية	١٢٦,٥٧١	-	-	-	١٢٦,٥٧١
ودائع العملاء	٨,٤٠٥	-	-	-	٨,٤٠٥
مطلوبات أخرى	١,٢٥٣	-	٤٨٩	٣٠١	٢,٠٤٣
مجموع المطلوبات المالية					
غير المخصصة	١٣٦,٢٢٩	-	٤٨٩	٣٠١	١٣٧,٠١٩

(د) المخاطر التشغيلية والقانونية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ويتضمن إطار مخاطر المجموعة على سياسة المخاطر التشغيلية المصممة لمراقبة ومراجعة المخاطر التشغيلية. وتتطلب هذه السياسة تتبع أحداث المخاطر ومؤشرات المخاطر الرئيسية وأحداث الخسائر وعلى رؤساء الأقسام ومدراء المخاطر عمل مراجعة دورية لتلك التقارير. خطة استمرارية العمل وخطة تعاقب الموظفين هي أيضاً جزءاً لا يتجزأ من إطار المخاطر للمجموعة.

في الوقت الحالي، تجري المجموعة أعمالها من موقع واحد. لا يعمل البنك في الخدمات المصرفية للأفراد. وفقاً لذلك، فإن عدد العلاقات التي تقيمها المجموعة مع العملاء وحجم المعاملات في المجموعة تعتبر أقل مقارنة بالمؤسسات التي تقدم الخدمات المصرفية للأفراد. وتخفف هذه العوامل إلى حد ما من المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المجموعة، سواء من حيث حجم المعاملات وسيولة الموجودات لتلك المعاملات (على سبيل المثال لا تقدم المجموعة أية خدمات للودائع النقدية أو خدمات السحب لأجهزة الصراف الآلي وبطاقات الائتمان، وغيرها).

تجري المجموعة عملياتها وفقاً لإجراءات محددة جداً. وتشتمل هذه الإجراءات على نظام شامل لأنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك الفصل ما بين المسؤوليات والضوابط الداخلية الأخرى، والتي تم تصميمها خصيصاً لتفادي أخطاء الموظفين غير المقصود المخالفة للقوانين قبل إطلاق المعاملة.

وتشتمل المخاطر القانونية على مخاطر عدم الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها، وعدم مشروعية أو عدم التقيد بتنفيذ التزامات الأطراف الأخرى بموجب العقود والمخاطر الإضافية غير المقصودة أو المسؤوليات الناجمة عن عدم تنظيم المعاملات أو العقود بشكل صحيح. ويتم التخفيف من المخاطر من خلال الاستفادة من المراجعة التي يجريها المستشار القانوني على المعاملات والمستندات، حسبما تقتضيه الحالة. تستخدم المجموعة نماذج معيارية لتوثيق المعاملات، حيثما أمكنها ذلك.

ولحماية المجموعة من الارتباط بأي عمليات مشبوهة فيما يتعلق بأنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، فقد قامت المجموعة بتنفيذ مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات. ويتم التأكد من الالتزام بتنفيذ كافة سياسات وإجراءات المجموعة من خلال إجراء دورات تدريبية دورية للموظفين وإجراء المراجعات الداخلية والخارجية، وكذلك المراجعة الداخلية والخارجية التي يجريها مدققي الحسابات.

كما تقوم المجموعة بشراء وثائق تأمين متعددة لزيادة الحد من المخاطر التشغيلية والقانونية.

٢٥ ارتباطات والتزامات محتملة

تتضمن الارتباطات بصورة أساسية على ارتباطات للمشاركة في الاستثمارات. تشمل الارتباطات الاستثمارية غير المسحوبة على الارتباطات التعاقدية لاستثمارات في صناديق أسهم حقوق الملكية. يتم استدعاء هذه المبالغ من قبل مدراء الصناديق، والتي تكون عادة لفترة تتراوح ما بين أربع وست سنوات.

فيما يلي الارتباطات المستحقة والالتزامات المحتملة في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٦	٢٠١٧	
الف	الف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٤,٥٢٢	٣,٦١٢	ارتباطات استثمارية لم يتم سحبها في صناديق أسهم حقوق الملكية
٢,٥٧٩	٢,٥٧٩	ارتباطات أخرى

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، يوجد لدى البنك ارتباطات استثمارية لم يتم سحبها في صناديق أسهم حقوق الملكية بإجمالي ٣,٦١٢ ألف دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٤,٥٢٢ ألف دولار أمريكي). ومن ضمنها، ارتباطات خاصة بالمجموعة بإجمالي ٢,٢٦٧ ألف دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٢,٨١٢ ألف دولار أمريكي) ورصيد يتعلق بمشاركة مستثمري البنك الذين تعهدوا بالمشاركة بصورة فرعية مع البنك.

تمثل الارتباطات الأخرى استرداد مبالغ أرباح أسهم لم يطالب بها من قبل البنك في سنة ٢٠١١. ومع ذلك، وفقاً للمتطلبات التنظيمية، تم الإفصاح عن هذه المبالغ كبنود التزامات محتملة.

إن المجموعة مرتبطة بدعاوي قضائية على مطالبات رفعتها المجموعة أو رفعت ضدها من قبل موظفيها السابقين وأطراف معنية أخرى. المجلس، بعد مراجعة المطالبات المرفوعة ضد المجموعة وبناءً على إفادة المستشارين القانونيين المختصين ذات الصلة، فهي راضية بأن حصيللة هذه المطالبات لن يكون لها تأثير جوهري سلبي على المركز المالي للمجموعة. لم تَقم المجموعة بإثبات أي مخصص (في قائمة الدخل) (٢٠١٦: ٣٠٠ ألف دولار أمريكي مقابل تلك المطالبات القانونية).

٢٦ موجودات مدارة

يشارك عملاء المجموعة في المنتجات المعروضة ضمن فئتين من موجوداتها الاستثمارية البديلة. فيما يلي مجموع الموجودات المدارة لكل فئة من فئات المنتجات كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
الف	الف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
-	٩,٥٠٠	التمويل التجاري
٧,٢٢٧	٤,٨٣٣	أسهم حقوق الملكية الخاصة
<u>٧,٢٢٧</u>	<u>١٤,٣٣٣</u>	

تتضمن الموجودات المدارة المتعلقة بالتمويل التجاري المشاركة بصورة فرعية من قبل مختلف العملاء في صفقات التمويل التجاري المدارة من قبل المجموعة.

تتضمن الموجودات المدارة المتعلقة بأسهم حقوق الملكية الخاصة شركة بي.أم.بي. للاستثمار والتكنولوجيا (تحت التصفية)، وهي شركة في الولايات المتحدة الأمريكية تركز على الاستثمار في صناديق محاصة رأس المال، وهو صندوق استثماري للعملاء المشاركين بصورة فرعية في صناديق أسهم حقوق الملكية الخاصة المدارة من قبل المجموعة وصناديق العملاء الأخرى المدارة على أساس تقديري.

٢٧ القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم احتساب الأدوات المالية للمجموعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل باستثناء قياس القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر. إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. وبالتالي قد تنتج فروق بين القيمة المدرجة وتقديرات القيمة العادلة.

٢٧ القيمة العادلة للأدوات المالية (يتبع)

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ التسلسل الهرمي لتقنيات التقييم بناءً على ما إذا كانت المدخلات لتلك تقنيات التقييم يمكن ملاحظتها أو لا يمكن ملاحظتها. تعكس المدخلات التي يمكن ملاحظتها معلومات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة؛ تعكس المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها الافتراضات السوقية للمجموعة. وقد نتج عن هذان النوعان من المدخلات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة التالية:

المستوى ١ - الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة.

المستوى ٢ - تستند تقنيات التقييم المبينة على المدخلات التي يمكن ملاحظتها، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة. تتضمن هذه الفئة على الأدوات المقيمة باستخدام أسعار السوق المسعرة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة أو الأسعار المسعرة لأدوات متطابقة أو مماثلة في الأسواق التي تمتاز بفاعلية أقل أو تقنيات التقييم الأخرى التي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري بصورة مباشرة أو غير مباشرة من معلومات السوق.

المستوى ٣ - تقنيات التقييم باستخدام مدخلات ذات التأثير الجوهري التي لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة على جميع الأدوات التي تكون فيها تقنيات التقييم متضمنة على مدخلات لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها أو مدخلات لا يمكن ملاحظتها لديها تأثير جوهري على تقييم الأدوات (أي صافي قيمة الموجود المستلم من المدراء الإداريين أو مدراء الصندوق).

يتطلب التسلسل الهرمي هذا استخدام معلومات السوق التي يمكن ملاحظتها عند توفرها. تأخذ المجموعة في الاعتبار أسعار السوق ذات الصلة ويمكن ملاحظتها في التقييمات كلما أمكن ذلك.

يوضح الجدول التالي القيم المدرجة والقيم العادلة للأدوات المالية، بما في ذلك مستوياتها في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. أنها لا تتضمن معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة إذا كانت قيمتها المدرجة تقارب بشكل معقول قيمتها العادلة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

المستوى ١ الف دولار أمريكي	المستوى ٢ الف دولار أمريكي	المستوى ٣ الف دولار أمريكي	مجموع القيم العادلة الف دولار أمريكي	مجموع القيمة المدرجة الف دولار أمريكي
٩,٢٠٠	-	٣,٢٦٠	١٢,٤٦٠	١٢,٤٦٠
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة				
أوراق مالية استثمارية				
المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة				
-	٥٤	-	٥٤	٥٤
مشتقات محتفظ بها لغرض المتاجرة				

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

المستوى ١ الف دولار أمريكي	المستوى ٢ الف دولار أمريكي	المستوى ٣ الف دولار أمريكي	مجموع القيم العادلة الف دولار أمريكي	مجموع القيمة المدرجة الف دولار أمريكي
٨٤٩	-	٥,٣٢١	٦,١٧٠	٦,١٧٠
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة				
أوراق مالية استثمارية				
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة				
-	-	١٤٩	١٤٩	١٧٩
أوراق مالية استثمارية				

٢٧ القيمة العادلة للأدوات المالية (يتبع)

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (يتبع)

قيمت الإدارة بأن القيم العادلة للموجودات المالية المشتملة على أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية وإيداعات لدى مؤسسات مالية وأوراق مالية مقاسة بالتكلفة المضافة وقروض وسلف وموجودات أخرى والمطلوبات المالية المشتملة على مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية وودائع العملاء ومطلوبات أخرى تقارب قيمها المدرجة.

تستند القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق على أساس أسعار السوق المسعرة بتاريخ إعداد التقارير المالية أو على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

فيما يلي التغيرات في استثمارات المستوى ٣ المقاسة بالقيمة العادلة:

٢٠١٦	٢٠١٧	
الف	الف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٧,٠٣٦	٥,٣٢١	في ١ يناير
٥	٢٢	إضافات
(٨٩٥)	(١,٠٢٣)	التخارج (بسر التكلفة)
(١٨٤)	(١,٠٦٠)	صافي تغير القيمة العادلة
(٦٤١)	-	القيمة العادلة المحولة إلى قائمة الدخل عند الاستبعادات / الاضمحلال
٥,٣٢١	٣,٢٦٠	في ٣١ ديسمبر

تمثل الاستثمارات ضمن المستوى ٣ استثمارات الصندوق حينما يمارس مدراء الصناديق افتراضات في تقييم الاستثمارات.

خلال السنة، لم تكن هناك أية تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة ولم تكن هناك أية تحويلات إلى ومن المستوى ٣ للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

٢٨ أدوات مالية مشتقة

دخلت المجموعة ضمن أعمالها الإعتيادية في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن على الأدوات المالية المشتقة. تستخدم المجموعة مقايضات العملات لإدارة بعض تعرضات عملاتها الأجنبية. لم يتم تصنيف مقايضات العملات تلك كتحويلات تدفقات نقدية أو تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية وتم الدخول فيها في فترات متطابقة مع تعرضات العملة الأجنبية.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الإعتبارية:

٢٠١٦	٢٠١٧	
المبالغ	القيمة	
الاعتبارية	العادلة	
الف	الف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
-	(٥٤)	مشتقات محتفظ بها لغرض المتاجرة
-	٦,١٨٩	مقايضات العملة